مجلة جامعة الملك سعود، م 22، الآداب (1) ، ص ص 131- 175 ، الرياض (2010م/1431هـ)

واقع العمالة السائبة في الإمارات العربية المتحدة

أحمد عيسى خطابي

أستاذ مساعد ، كلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الشارقة

الإمارات العربية المتحدة

(قدم للنشر في 15/ 5/1430هـ، وقبل للنشر في 14/7/1430هـ)

ملخص البحث. يهدف هذا البحث إلى تحليل الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للعمالة السائبة في الإمارات، والظروف التي تعيشها، وأسباب قدومها للإمارات، والعلاقات الاجتماعية التي تقيمها، وكيفية قضاء أوقات فراغها والصعوبات التي تواجهها، ولهذا الغرض صممت استبانه لتحقيق الأهداف التي أجري البحث من اجلها. وجمعت البيانات باستخدام المسح الاجتماعي بالعينة، حيث بلغ حجم العينة (941) فرداً.

و توصلت الدراسة لعدة نتائج، من أهمها: أن غالبية العمالة السائبة ذكور ومن جنسيات غير عربية، وتتركز أعمارهم بين (20- 39) سنة، وترتفع بينهم نسبة الأمية، ويعملون في المرتبة الأولى في قطاع النقل ويليه قطاع التجارة والبناء، ويقيم أعداد كبيرة منهم في منزل واحد مشترك لتخفيض تكاليف الأجرة الشهرية على كل واحد منهم. كما تبين أن لديهم معلومات مسبقة عن المجتمع الإماراتي قبل قدومهم إلى دولة الإمارات، وكان السبب الرئيس في قدومهم هو سهولة الحصول على عمل، ووجود أشخاص من جنسياتهم نفسها في دولة الإمارات، حيث الفكرة لديهم أن الكسب المادي في الإمارات يتم بكل سهولة ويسر.

وكشفت الدراسة عن أن العمالة السائبة في الإمارات تتمتع بعلاقات اجتماعية قوية مع الأشخاص والأسر من جنسياتهم نفسها، في حين أن هذه العلاقات ضعيفة مع الأشخاص والأسر العربية، وضعيفة جداً مع المواطنين، وتقضي العمالة السائبة معظم أوقات فراغها والعطل الرسمية في زيارة الأصدقاء الذين هم من جنسياتهم نفسها، في حين تعمد نسبة كبيرة منهم إلى البقاء في المنازل.

المقدمة

يشهد مجتمع الإمارات العربية مند حصوله على الاستقلال نهضة تنموية سريعة في كافة المجالات ، وذلك لتوفير الرفاهية والرخاء لأبنائه ، وقد أدى هذا الأمر وفي ظل ظروف نقص العمالة الفنية المدربة إلى استقدامها من خارج الدولة للوفاء باحتياجات قطاعات العمل المختلفة. وقد سارع العديد من الجهات الحكومية والخاصة إلى استقدام هذه العمالة دون أن يسبق ذلك دراسات فعلية عن متطلبات سوق العمل ، وحركة دوران العمل ، مما أدى إلى حشد أعداد كبيرة من هذه العمالة وبصفة خاصة تلك التي ترتبط بمجالات البناء والتجارة والنقل. و في هذا السياق استغل بعض الناس تسهيلات استقدام العمالة ، فتاجر في تأشيرات العمل سواء الفردية أو الجماعية بهدف الربح دون تفكير في المخاطر التي يشكلها توافد أعداد كبيرة من العاملين دون حاجة فعلية إليهم. إن وجود أعداد كبيرة من العمال غير النظاميين في دولة الإمارات دون الاستفادة من طاقاتهم الفنية والبدنية على النحو المطلوب ، يشكل تهديدا أمنيا واجتماعيا وعبئا ملقى على عاتق مرافق الدولة وأجهزتها المعنية.

ولهذا من الضروري أن تركز الدراسة على أسباب وجود العمالة السائبة ، والتعرف على أنواع الصعوبات التي تواجهها من أجل تسوية أوضاعها ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تقيمها مع مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال ، ونوعية الأشغال التي تقوم بها ، وموقفها من القوانين والتشريعات والقرارات التنظيمية والإدارية التي تنظم استقدام العمالة من خارج الدولة وكيفية استغلال ما يوجد بها من ثغرات قانونية للنفاذ من خلالها.

مشكلة الدراسة و تساؤلاتها

تعد العمالة السائبة من المشكلات التي تؤرق مجتمع الإمارات ، لأن هناك أعدادا كبيرة من العمال دون حاجة فعلية إليهم ، ولا يجدون مكاناً منتظماً في التقسيم الاجتماعي والقانوني للعمل ، ويعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقسوة. و هؤلاء العمال على استعداد كامل لبيع قوة عملهم مقابل أجر منتظم ، ولكنهم لا يجدون من يشتريها على أسس منظمة وفقا لقوانين الشغل والتوظيف ، كما أنهم يعيشون خارج شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة. وعلى ذلك يمكن وصف العمالة السائبة بأنها أصبحت تمثل كما عدديا ونوعيا من العمالة يفوق حاجة سوق العمل المحلية ، ولا تسهم بدور واضح في إنتاجية الاقتصاد الوطني ، وتوجد بصورة حرة غير منضبطة في سوق العمل للقيام بالأعمال الثانوية أو الهامشية غير المنظمة وذات الأثر المحدود في الإنتاجية ، ووجودها في حد ذاته يمثل مخالفة للقوانين والقرارات المنظمة للعمل في الإمارات ، كما يمثل عبئاً على أجهزة الدولة ومرافقها المختلفة.

وتسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية :

1- ما طبيعة الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للعمالة غير النظامية في الإمارات؟

2- ما أسباب قدوم العمالة السائبة إلى مجتمع الإمارات؟ وما طموحاتها؟

3- هل توفرت المعلومات الكافية لدى العمالة السائبة عن فرص العمل في الإمارات قبل القدوم إليها؟

4- ما الصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة من أجل تسوية وضعيتها في الإمارات؟.

5- ما طبيعة ظروف العمل والمسكن التي تعيشها العمالة السائبة في دولة الإمارات؟

6- ما طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تقيمها العمالة السائبة مع المجتمع الإماراتي؟

7- كيف تقضي العمالة السائبة أوقات الفراغ والعطل الرسمية؟

8- إلى أي مدى ترتبط العمالة السائبة بموطنها الأصلي؟

9- ما المتغيرات التي تحدث فروقاً ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين؟

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى:

1- دراسة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعمال غير النظاميين في الإمارات.

2- التعرف على أسباب قدومهم وطموحاتهم.

3- بيان الظروف الصعبة التي يعيشها هؤلاء العمال وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي يقيمونها.

4- طبيعة العمل الذي يمارسونه.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية دراسة العمالة السائبة أولا: من قلة الدراسات عن هذه الظاهرة إن لم نقل انعدامها، ثانيا: إن تفاقم هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة جعلها تشكل مصدر خطر اجتماعي وأمني حقيقي على المجتمع وعبئا على مرافق الدولة.

الدراسات السابقة

على الرغم من أن تقديرات حجم العمالة السائبة في الإمارات يتراوح ما بين 350 إلى 500 ألف عامل (Golf News 28/8/07) من بين 3ملايين عامل وافد، قبل صدور القانون الاتحادي سنة 2007 الذي أتاح لهذه العمالة تصحيح أوضاعها أو المغادرة، إلا أن المتتبع لدراسات العمالة فيها يلاحظ ندرة الدراسات المفردة للعمالة السائبة باستثناء بعض التقارير الرسمية وبعض الدراسات عن القوة العاملة التي تشير بصورة غير مباشرة إلى خطورة تفشي هذه الظاهرة. وسوف نحاول إيجاز ما ورد في هذه التقارير والدراسات ذات الصلة كالآتي:

توصل الباحثان (Justich & Betty, 2005) . في دراسة عن العمالة السرية في الولايات المتحدة إلى النتائج الآتية :

- إن مجموع عدد العمال غير النظاميين الذين دخلوا الولايات المتحدة يقارب 20 مليون عامل، وهو أكثر من ضعف العدد الرسمي الذي قدمه مكتب الإحصاء الرسمي (9 مليون).

- إن متوسط عدد العمال النظاميين الذين دخلوا الولايات المتحدة منذ 1990 هو 962 ألف عامل سنويا، لكن دراسات موثوقا بها تشير إلى أن عدد العمال القادمين إلى الولايات المتحدة حاليا ارتفع إلى ثلاثة ملايين سنويا.

- إن العمال غير النظاميين يشغلون عددا كبيرا من المهن و الوظائف الدنيا في سوق العمل تصل إلى حوالي 8٪ مما تشغله قوة العمل النظامية.

- تغطي العمالة السائبة ما بين 4 إلى 6 ملايين منصب شغل في سوق العمل السرية كالأنشطة الاقتصادية الصغيرة وخاصة الخدمية منها، حيث تستغل أوضاع العمال غير المقيمين إقامة شرعية استغلالا غير إنساني.

- في بحثها عن الربح تمارس الجهات الموظفة للعمال غير النظاميين تجاوزات عديدة في حق قوانين الهجرة، وتستخدم وسائل متعددة لمقاومة الضغوط السياسية عليها.

- سهولة الاتصال عبر التلفون والإنترنت، وانخفاض تكاليف السفر، رفع من قدرات العمال غير النظاميين في الحصول على الشغل والتحايل على قوانين الهجرة.

و كشف (باغشن ، 2008) أن ظهور العمالة السائبة كان بفعل الحاجة إلى استقدام العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة لدول مجلس التعاون ومنها السعودية، وذلك للأسباب التالية :

- استخدام عوائد النفط في إرساء البنى التحتية اللازمة، ومحاولة الاستفادة القصوى من الخبرات الأجنبية.

- إتاحة الفرصة الكاملة وتذليل كافة الصعاب للمواطن لاجتياز المراحل التعليمية واكتساب الخبرات العملية التي تجعله قادرا على إدارة شؤونه بنفسه.

- اقتران النمو الاقتصادي للقطاعين العام والخاص بوجود هذه العمالة الغزيرة في مجال الإنشاء والتشغيل و الصيانة.

- تحولت هذه العمالة، التي من المفترض أنة تكون مؤقتة، إلى وضع دائم بعد أن اكتملت البنية التحتية.

- الاعتماد شبه الكلي للقطاع الخاص على العمالة الوافدة في أغلب نشاطه، بسبب انخفاض أجورها مقارنة بالعمالة المواطنة.

وكان من نتائج مرحلة ما بعد الطفرة اكتمال

بناء القاعدة التحتية، والانتهاء من تنفيذ الخطط التنموية، وتأهيل الشباب السعودي ومنافسته للأجنبي في سوق العمل، وبالتالي بروز ظاهرة جديدة عرفت بالعمالة السائبة.

ومن الآثار السلبية لهذه العمالة انتشار السرقات بكافة صورها وأشكالها، وتكوين عصابات لاحتراف الجريمة، وازدياد ظاهرة التسول، وترويج المخدرات، وتصنيع الخمور، وإدارة أوكار للدعارة، وممارسة النصب و التزوير، وإرباك سوق العمل، والعبث بمصداقيته (جريدة الرياض اليومية، 2008/1/6، عدد 14440).

وبين (الكواري ، 1993) أن قوة العمل الوافدة في قطر بلغت سنة 1993 (275) ألف عامل، معظمهم يشغلون وظائف دنيا وهامشية في الأنشطة الاستهلاكية والخدمية التي يديرها القطاع الخاص. وأكد أن قوة العمل الوافدة تتزايد بمعدلات أسرع من نمو قوة العمل المواطنة والعربية، وتشكل العمالة السائبة جزءا معتبرا من هذا النمو السريع للعمالة الوافدة، وذلك للأسباب الآتية:

- انخفاض التكلفة المباشرة لقوة العمل الآسيوية وخاصة غير النظامية منها.
- ضعف إجراءات الحماية للعمالة الوافدة من قبل الدول المرسلة و الدول المستقدمة.
- تغطية الدعم الحكومي جوانب كثيرة من تكاليف العمالة الوافدة التي يستفيد منها القطاع الخاص .

وأكدت (قيادة شرطة دبي، 2008) على موقعها الاليكتروني أن إجمالي العمالة السائبة بلغ سنة 2007 أزيد من 83 ألف عامل في إمارة دبي وحدها، منهم قرابة 72 ألف متسلل، وأزيد من 8 ألاف بقوا في البلاد بصورة غير شرعية، وأزيد من 2000 عامل تركوا العمل لدى الكفيل، وأزيد من 800 عامل هربوا من كفيلهم. وعرضت قيادة الشرطة بعض الإحصاءات عن المهددات الأمنية ممثلة في التجاوزات القانونية والقضايا المسجلة ضد أصناف العمالة السائبة، ومنها: القضايا المسجلة ضد العاملين لدى غير الكفيل وبلغت 199 قضية سنة 2005، و 255 قضية سنة 2006، و 262 سنة 2007، كما بلغت القضايا المسجلة ضد خدم المنازل 18 قضية سنة 2006، و 16 قضية سنة 2007 .

وحسب الأرقام الرسمية فإن حجم العمالة المنزلية في الإمارات يقدر بنحو 268 ألف عامل، يشكلون 30٪ من عدد السكان المواطنين الذين بلغ عددهم سنة 2007 (825) ألف نسمة، و 5٪ من إجمالي السكان، في الوقت الذي تشير التقارير الاقتصادية إلى ضرورة عدم ارتفاعها عن 2٪ من السكان.(جريدة الشرق الأوسط، 12/ 11/ 2007، عدد 10576). ولهذا السبب يلقي المسؤولون الرسميون بالمسؤولية أحيانا على بعض الأسر التي لديها عمالة منزلية أكثر من عدد أفراد الأسرة.

وبينت نتائج دراسة (العموش ، 2008) أن المواطنين يعانون من عدد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية يبلغ متوسط عددها 2.3 مشكلة عند كل مواطن، وتصدرت مشكلة غلاء المعيشة المرتبة الأولى من هذه المشكلات، إذ تبين أن ما نسبته 71.2٪ من أفراد العينة يعانون من هذه المشكلة، في حين احتلت مشكلة العمالة الوافدة المرتبة الثانية بنسبه 52.2٪ ، تليها المشكلات المتعلقة بالبطالة، والتسول والفقر (حيث غالبيتها من العمالة السائبة).

وأظهرت دراسة (النجار ، 1983) تشابه الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة التي تعيشها العمالة المهاجرة في منطقة الخليج على الرغم من اختلافاتها الثقافية و العرقية، و من جملة ما توصل إليه :

- أن التدفق غير المبرمج للعمل المستورد (الآسيوي)، بالإضافة إلى قلة المعروض من السكن، وسيطرة القطاع الخاص عليه، جعل الغالبية العظمى من الوافدين يواجهون صعوبة في الحصول على سكن، وبالتالي تميزت حالة إسكان العمال بالازدحام الشديد، حيث يتراوح عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة ما بين 3 إلى 8 أشخاص، وانخفاض المستوى الصحي في المساكن الجماعية، وارتفاع الإيجارات التي تصل أحيانا إلى أرقام خيالية.
- صنف السكن إلى ثلاثة أنواع : الشقق التي يتقاسمها العمال بغية تخفيض الإيجار، والسكن الجماعي وهي عبارة عن بيوت قديمة في المدن القديمة، هجرها أصحابها، ومدن العزاب التي صنعت من الصفيح و الخشب وتفتقر لأدنى الخدمات الصحية.
- أن ظروف عمل العمال تختلف باختلاف جنسية العامل و مهنته، فهي لدى العمال الآسيويين الهنود بشكل خاص أسوأ بكثير منها لدى الجماعات العمالية الأخرى، كما أنها لدى العمال المهرة أفضل منها لدى عمال البناء والورش وخدم المنازل وعمال الأسواق و الأفران. وبالإضافة إلى ذلك فإن طرق استقدام العمالة الأسيوية غير الماهرة عبر الكفيل، وخاصة غير النظامية منها، جعلها في موقع تفاوضي ضعيف وقابلة للاستغلال في سوق العمل.
- تعمل العمالة الوافدة ساعات عمل قد تصل إلى 12 ساعة في اليوم. وتختلف ساعات العمل باختلاف القطاع والمستوى المهني، وتسوء ظروف العمل لدى العمال اليدويين غير المهرة وأنصاف المهرة. أما بالنسبة للأجور فإن وجود العمالة الآسيوية بغزارة في الخليج قد أوجد نظاما للأجور مخالفا للأنظمة والتشريعات، حيث تتقاضى هذه العمالة أجورا أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور المقررة رسميا.

الإطار النظري

ينبغي الاعتراف من البداية أن التراث العلمي النظري للهجرة لا يقدم لنا إطارا قادرا على استيعاب

درجة التعقيد لظاهرة الهجرة غير النظامية لدول الخليج ومنها الإمارات، ومع ذلك نكتفي بالإشارة إلى أن افتراضات النماذج النظرية للهجرة هي ككل النماذج النظرية تحاول تجريد وتبسيط الواقع، لكنها تظل غير قادرة على توصيف هذا الواقع المركب للظاهرة كما ينبغي. (Heisel, 1981) . فعلى سبيل المثال حاولت المدرسة الكلاسيكية الجديدة النظر إلى الهجرة من البلدان الفقيرة المكتظة بالسكان إلى البلدان الغنية على أنها حل مناسب لكلا طرفي الهجرة، لكن العديد من الشواهد حاليا تشير إلى مزايا وعيوب الهجرة، وخاصة الهجرة غير النظامية التي أضحت مشكلة أكثر ضررا على البلدان الغنية. (Serageldin et al., 1981).

ولهذا السبب يمكن اعتبار المنظور البنائي الوظيفي إطارا مناسبا لتفسير ظاهرة العمالة السائبة في مجتمع الإمارات بوصفها مشكلة اجتماعية، وخاصة تحليل ميرتون للبناء الاجتماعي واكتشافه للامعيارية العديد من الوظائف الاجتماعية، فهو لا يتفق مع الوظيفيين الذي يعتبرون كل الأنشطة والعناصر الاجتماعية وظيفية بالنسبة للمجتمع، إنما يرى أن ما قد يكون وظيفيا(Functional) لمجموعات معينة قد لا يكون وظيفيا (Dysfunctional) لمجموعات أخرى (Martindale,1967). ويبين ميرتون أن الأنشطة و العناصر اللاوظيفية تقلل من تكيف النسق أو توافقه وبالتالي تصبح مشكلة اجتماعية. ومهما اختلفت السياقات الاجتماعية المؤدية إلى ظهور المشكلات فإن ميرتون يرى أن المشكلة الاجتماعية هي عبارة عن خروج أو انتهاك عدد كبير من أفراد المجتمع للقواعد و المعايير الثقافية المتفق عليها ؛ مما يجعل المجتمع مهددا في استقراره وتوازنه بسبب عدم قدرته على تنظيم أوضاعه الاجتماعية. ويؤكد ميرتون أن الحل يكمن في دمج أفراد المجتمع لكل من الأهداف و الوسائل، وتفعيل أجهزة النسق الاجتماعي لتستعيد وظيفتها الطبيعية حتى تنتهي حالة التفكك واللامعيارية ليحافظ المجتمع على توازنه واستقراره.(Merton,1971). ويقسم ميرتون المشكلات الاجتماعية إلى نوعين: مشكلات التفكك الاجتماعي، وتظهر حينما تفشل الأنشطة النموذجية المحددة في مواجهة أحد المتطلبات الوظيفية للنظام الاجتماعي أو بعضها، ومشكلات السلوك المنحرف، وتظهر حينما ينحرف الفرد عن نسق القيم والمعايير الاجتماعية التي حددتها الجماعة، حيث يفشل في القيام بدوره الوظيفي داخل الجماعة (قناوي: 2000).

إن ظهور العمالة السائبة بوصفها مشكلة اجتماعية نابع من انتشار أنماط سلوكية سلبية في المجتمع الإماراتي (استقدام وتشغيل العمالة السائبة لرخصها بصورة غير قانونية) تتعارض مع ما تؤكد عليه الضوابط الرسمية و الاجتماعية، ونابع كذلك من عدم قدرة الأنساق الاجتماعية على تأدية وظائفها الأساسية لضبط هذه الظاهرة. و عليه فإن تشخيص أسباب انتشار ظاهرة العمالة السائبة وتفسيرها قد

يمكن أفراد المجتمع من إدراك حجم المشكلة والآثار الضارة المترتبة على استمرارها.

ويمكن النظر إلى العمالة السائبة، حسب النظرية البنائية الوظيفية، باعتبارها تعكس خللا وظيفيا في النسق العام للمجتمع المرسل، حيث يتجلى هذا الخلل في عجز النسق عن توفير المتطلبات الضرورية لاستقراره، ومن هذه المتطلبات مستلزمات العيش لأفراده. وانطلاقا من قوانين الهجرة التي وضعها رافنستين (Ravenstein,1885) يرى لي (Lee : 1966) أن الهجرة تتم من المناطق الطاردة للسكان إلى المناطق الجاذبة للسكان، حيث تتميز المناطق الطاردة بافتقارها إلى متطلبات الحياة الضرورية، بينما تتميز المناطق الجاذبة بقدرتها على توفير فرص حياة أفضل، كما أن غالبية المهاجرين يتحركون إلى مسافات قصيرة وقريبة من موطنهم الأصلي(Stahl, 1982). وفي هذا السياق فإنه يمكن النظر إلى الهجرة من المجتمعات الآسيوية الفقيرة إلى الخليج العربي الذي يمر بمرحلة نهوض سريعة على أنها أمر طبيعي و منطقي، لكن إذا نظرنا إلى العمال غير المهرة الذين يشكلون غالبية العمالة السائبة يمكن اعتبار هجرتهم قسرية وليست طبيعية نظرا للظروف الصعبة في بلدانهم.

وذهب واديكي (Wadycki, 1975) إلى الحديث عن نموذج ستوفر للهجرة الذي ركز على متغير آخر غير الظروف والمسافات وهو: أن عدد المهاجرين عادة لا يزيد عن فرص العمل المتوفرة في البلد المهاجر إليه، أي أن الهجرة تتحدد بتوفر فرص العمل بغض النظر عن ظروف المهاجرين ومدى قربهم أو بعدهم عن الأماكن الجاذبة. هذا الطرح قد لا يكون صحيحا بالنسبة للمهاجرين إلى الخليج ، حيث تأتي أعداد كبيرة منهم بالطرق القانونية و غير القانونية هروبا من الأوضاع الاقتصادية الصعبة، و لديهم معلومات محدودة عن مدى توفر فرص العمل في السوق. وفي هذا السياق ربما نجد أن عمال الياقة البيضاء يبحثون عن أفضل الوظائف التي تتناسب مع مراكزهم بغض النظر عن المسافة، بينما عمال الياقة الزرقاء يكتفون بفرص العمل البسيطة التي تتناسب مع مؤهلاتهم ومهاراتهم المتواضعة في حدود مسافات قصيرة.

وأضاف واديكي (Wadycki, 1975) أن متغير الهجرة التنافسية Competing Migration حسب (ستوفر) يشير إلى أن عملية التنافس بين المهجرين على فرص العمل المتاحة في مكان معين تبلغ ذروتها عندما تقل هذه الفرص عن عدد المهاجرين، وهذا ما يدفع المهجرين في الخليج، وخاصة غير النظاميين منهم، إلى بيع قوة عملهم رخيصة. إضافة إلى ذلك فإن نظرية ستوفر لم تشرح نوعية فرص العمل في علاقتها بخصائص المهاجر نفسه، لأنه ليست كل فرص العمل المتاحة هي حقيقة في متناول كل المهاجرين، نظرا لضعف استعدادهم وخبراتهم المطلوبة لهذه الفرص. وهذا هو حال العمالة المخالفة غير الماهرة في الإمارات التي تستغل في الأعمال المؤقتة وبأجور منخفضة جداً.

وخلاصة القول نعتقد أن وجهة نظر ميرتون في تشخيص المشكلات الاجتماعية مناسبة لفهم الظروف الاجتماعية الصعبة التي تشكل مصدرا للهجرة غير النظامية، إذ تبين كيف يمارس المجتمع ضغوطا على الأشخاص ليسلكوا سلوكا غير مقبول. فمجتمع الإرسال مارس ضغوطا رهيبة على العمال لعدم توفيره مصادر العيش لهم، وكذالك لانعدام الفرص الهجرة بطريقة منظمة. كما أن مجتمع الاستقبال هو الآخر يمارس ضغوطا كبيرة على هؤلاء العمال، إذ يشتغلون بأجور منخفضة، ويعيشون في ظروف صعبة ، ويفتقدون أبسط الحقوق لأنهم يخالفون القوانين. ولهذا يمكن التعامل مع العمالة السائبة بوصفها مشكلة اجتماعية بالنسبة للبلد المرسل و المستقبل.

إجراءات الدراسة

1- منهج البحث

استخدام المسح الاجتماعي بالعينة بوصفه أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية، حيث مكننا من تحليل وتفسير الأوضاع الراهنة للعمالة غير النظامية في مجتمع الإمارات.

2- العينة

أخذت عينة غرضيه بلغ عددها 941 عاملا من العمالة السائبة في الدولة، ويعد هذا النوع من العينات غير الاحتمالية مناسبا لدراسات واقع العمالة السائبة لكونها تمثل مهددا اجتماعيا وأمنيا لمجتمع الإمارات.

3- أداة الدراسة

لأغراض هذه الدراسة صممت استبانة مكونة من عدة أجزاء، الأول منها يتعلق بالخصائص الاجتماعية والديمغرافية للعمالة غير النظامية، وشكلت المتغيرات المستقلة (Independent Variables) لهذه الدراسة (كالجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، ...) وتناول الجزء الثاني المتغيرات المتعلقة بالعمل، من حيث تعدده وانتظامه وطبيعته وعدد ساعاته، كما خصص جزء للبيانات المتعلقة بالمسكن والارتباط بالموطن الأصلي والأسرة، وتم قياسه من خلال زيارته لموطنه الأصلي أو عدد مرات زيارة أسرته له ، وتناولت الاستبانة مدى توفر المعلومات عن المجتمع الإماراتي قبل القدوم، وتوقعاتهم عن واقع الحال في الإمارات ومدى تطابقها مع الواقع الفعلي، كما تناولت الاستبانة أسباب القدوم إلى دولة الإمارات، والعلاقات الاجتماعية للعمالة السائبة، وكيفية قضاء أوقات فراغهم وعطلهم الرسمية، كما تناولت الصعوبات التي يواجهونها في دولة الإمارات.

4- الصدق والثبات

للتأكد من صدق الأداة عرضت على ثلاثة محكمين متخصصين في علم الاجتماع، أخذت ملحوظاتهم بعين الاعتبار، وبلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على بنود الأداة 90٪ ، وهي نسبة مرتفعة

دون شك، وبذلك تكون الأداة قد حققت شروط الصدق الظاهري.

أما من حيث ثبات الأداة فقد تم اختبار الأداة من خلال معامل كرنباخ ألفا ، حيث بلغت قيمته على مستوى جميع الفقرات 0.88 ، وبذالك تكون الأداة قد حققت شروط المصداقية من حيث الصدق والثبات.

المفهوم الإجرائي

العمالة السائبة مفهوم محلي واسع اعتاد الرأي العام و الصحافة الخليجية على استخدامه كمرادف للعمالة السرية أو غير الشرعية في البلدان الغربية. ويشمل مفهوم العمالة السائبة المخالفين لقوانين الإقامة والعمل كالقادمين بتأشيرات للزيارة والغرض منها البحث عن العمل، وممارسة الأعمال الهامشية إلى حين العثور على عمل مناسب، وتشمل كذلك الهاربين من كفيلهم. كما تشمل أيضا المتسللين من خارج الدولة، وهم يشكلون نسبة يصعب تحديدها من قبل الجهات الرسمية. أما المقصود بالعمالة السائبة في هذا البحث فهي العمالة غير المرخص لها بالعمل، ولكنها تعمل مخالفة للقوانين والقرارات المنظمة للعمل داخل الدولة، وغالبا ما تقوم بالأعمال الثانوية و الهامشية، وتعيش ظروف صعبة و متقلبة.

تحليل النتائج

1- خصائص العمالة السائبة

تظهر بيانات الجدول رقم (1) أن 79.9٪ من عينة الدراسة هم من الذكور، في حين بلغت نسبة الإناث 20.1٪ ، كما يبين الجدول أن حوالي نصف العينة (49.6٪) تتراوح أعمارهم ما بين (30- 39) سنة، وأن 44.1٪ تتراوح أعمارهم ما بين (20- 29) سنة، وبالتالي فإن 93.7٪ من أعمار المبحوثين تتراوح ما بين (20- 39) سنة، وتشكل هذه الفئات العمرية النمط الغالب في أعمار العمالة السائبة في دولة الإمارات المتحدة، أما النسبة الباقية والبالغة 6.4٪ ، فقد توزعت على النحو التالي: 5٪ للفئة العمرية (40- 49) سنة، 0.7٪ للفئة العمرية (50- 59) سنة، 0.6٪ تقل أعمارهم عن (20) سنة. وهذا يدل على أن المغامرة في الهجرة غير النظامية تقل مع تقدم السن.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية، فإن النمط الغالب على أفراد العينة أنهم من المتزوجين، حيث بلغت نسبتهم 62.9٪ ، أما العزاب فبلغت نسبتهم 23.4٪ ، وبلغت نسبة الطلاق بين العمالة السائبة المدروسة 7.2٪ ، والترمل 0.4٪ ، في حين 6.1٪ لم تبين حالتهم الاجتماعية. كما كشفت الدراسة عن أن الغالبية العظمى هم من جنسيات غير عربية وبلغت نسبتهم 85.7٪ ، في حين أن نسبة أفراد العينة من الجنسيات العربية قد بلغت 0.6٪ فقط، أما النسبة الباقية والبالغة 13.7٪ فلم تبين جنسياتهم.

وعن المستويات التعليمية، فقد كشفت الدراسة

أن غالبيتهم من غير المتعلمين، وبلغت نسبة الأمية بينهم 29.5٪، بالاضافة إلى 31.3٪ دون الثانوي، أما حملة الثانوي فقد بلغت نسبتهم 9.6٪، والدبلوم المتوسط 7٪، وحملة الدرجة الجامعية 22.5٪. وبينت الدراسة أن معظم العمالة السائبة في دولة الإمارات استطاعت القدوم إلى الإمارات عن طريق عقود، وشكّلوا ما نسبته 89.8٪، وبالمرتبة الثانية جاءت تأشيرات الزيارة بنسبة بلغت 9.5٪، والتأشيرات الجماعية 0.6٪، في حين سجلت الدراسة حالة واحدة فقط جاءت عن طريق التسلل وتشكل ما نسبته 0.1٪ فقط من عينة الدراسة.

الجدول رقم (1). التوزيع والتوزيع النسبي لخصائص أفراد العينة بحسب البيانات الأولية

النوع	التكرار	النسبة ٪	الجنسية	التكرار	النسبة ٪
ذكر	752	79.9	عربية	6	0.6
أنثى	189	20.1	غير عربية	806	85.7
المجموع	941	100	غير مبين	129	13.7
العمر	**التكرار**	**النسبة ٪**	المجموع	941	100
أقل من (20) سنة	6	0.6	**المستوى التعليمي**	**التكرار**	**النسبة ٪**
(20 – 29) سنة	414	44.1	أمي	278	29.5
(30 – 39) سنة	467	49.6	أقل من الثانوي	295	31.3
(40 – 49) سنة	47	5.0	ثانوي	90	9.6
(50 – 59) سنة	7	0.7	دبلوم متوسط	66	7.0
المجموع	941	100	جامعي	212	22.5
الحالة الاجتماعية	**التكرار**	**النسبة ٪**	المجموع	941	100
عزب	220	23.4	**طريقة القدوم للإمارات**	**التكرار**	**النسبة ٪**
متزوج	592	62.9	التسلل	1	0.1
مطلق	68	7.2	تأشيرة زيارة	89	9.5
أرمل	4	0.4	تأشيرات جماعية	6	0.6
غير مبين	57	6.1	عقد عمل	845	89.8
المجموع	941	100	المجموع	941	100

2- العمل

تظهر بيانات الجدول رقم (2) أن معظم العمالة السائبة في الإمارات (96.3٪) تعمل بعمل واحد فقط، وهو في الغالب عمل منتظم (97.1٪)، ولكن لساعات طويلة، حيث أن 47٪ يعملون يومياً بمعدل (12) ساعة فأكثر، وأن 41٪ يعملون يومياً بمعدل (9- 11) ساعة، وأن 12٪ فقط يعملون بمعدل (8) ساعات فأقل، وبيّنت الدراسة أن ثلث العمالة السائبة (33.3٪) يعملون في قطاع النقل، وأن 27٪ يعملون في قطاع التجارة، وأن 12.4٪ يعملون في قطاع البناء، وبالتالي فإن ما نسبته 72.7٪ من العمالة السائبة تعمل في قطاعات النقل والتجارة والبناء، أما قطاع الخدمات، فيعمل به ما نسبته 4.1٪، والصناعات والحرف اليدوية 1.1٪، والزراعة 0.3٪، في حين يعمل ما نسبته 21.8٪ بأعمال متفرقة أغلبها هامشية.

أما عن دخلهم الشهري من العمل، فقد تبيّن أن 34.1٪ منهم يتراوح دخلهم بين (501- أقل من 1000) درهم، وان 34٪ يتراوح دخلهم بين (1000- أقل من 1500) درهم، وبالتالي فإن حوالي ثلثي العينة المدروسة (68.1٪) يتراوح دخلهم الشهري ما بين (501- أقل من 1500) درهم، وبلغت نسبة الذين يتراوح دخلهم بين (1500- اقل من 2000) درهم 10.2٪، في حين 8.3٪ يبلغ دخلهم الشهري (500) درهم فأقل، وبلغت نسبة الذين وصل دخلهم (2000) درهم فأكثر 13.5٪. أما الوسط الحسابي العام لدخول العمالة السائبة فقد بلغ (1196.1) درهم شهرياً. وهذا مؤشر يضعها تحت خط الفقر المدقع. وعن مدة إقامتهم في دولة الإمارات فقد تبيّن أن أكثر من ثلثهم (35.4٪) يقيمون في الإمارات من مدة تتراوح ما بين (3-4) سنوات، وأن أكثر من الربع (27٪) يقيمون منذ مدة تتراوح ما بين (5- 6) سنوات، وبالتالي فإن 62.4٪ من العمالة السائبة يقيمون في الإمارات منذ مدة تتراوح ما بين (3- 6) سنوات، في حين 11.4٪ يقيمون منذ (7- 8) سنوات، وبلغت نسبة المقيمين منذ فترة تزيد على (8) سنوات 8.3٪، أما الذين تقل مدة إقامتهم عن (3) سنوات فبلغت نسبتهم 17.9٪، منهم 17.3٪ تتراوح مدة إقامتهم ما بين (1- 2) سنة، في حين 0.6٪ تقل مدة إقامتهم عن سنة، وبشكل عام فقد بلغ معدل سنوات إقامة العمالة السائبة في الإمارات (3.56) سنة.

الجدول رقم (2). التوزيع والتوزيع النسبي لأفراد العينة بحسب البيانات المتعلقة بالعمل.

تعدد العمل	التكرار	النسبة ٪	الانتظام بالعمل	التكرار	النسبة ٪
عمل واحد	906	96.3	عمل منتظم	941	97.1
أكثر من عمل	35	3.7	عمل غير منتظم	27	2.9
المجموع	941	100	المجموع	941	100
طبيعة العمل/ الأعمال	**التكرار**	**النسبة ٪**	**ساعات العمل اليومي**	**التكرار**	**النسبة ٪**
خدمات	39	4.1	(8) ساعات فأقل	113	12.0
تجارة	354	27.0	(9- 11) ساعة	386	41.0
زراعة	3	0.3	(12) ساعة فأكثر	442	47.0
صناعة/ حرفة	10	1.1	المجموع	941	100
بناء	117	12.4	**الدخل الشهري/ بالدرهم**	**التكرار**	**النسبة ٪**
نقل	313	33.3	(500) درهم فأقل	78	8.3
غير ذلك	205	21.8	(501- أقل من 1000)	321	34.1
المجموع	941	100	(1000- أقل من 1500)	320	34.0
مدة الإقامة	**التكرار**	**النسبة ٪**	(1500- أقل من 2000)	96	10.2
أقل من سنة	6	0.6	(2000- أقل من 2500)	42	4.5
(1- 2) سنة	163	17.3	(2500- أقل من 3000)	43	4.6
(3- 4) سنة	333	35.4	(3000) درهم فأكثر	41	4.4
(5- 6) سنة	254	27.0	المجموع	941	100
(7- 8) سنة	107	11.4			
أكثر من (8) سنوات	78	8.3			
المجموع	941	100			

3- المسكن

تظهر بيانات الجدول رقم (3) أن 89.6٪ يقيمون بمسكن مستقل، حيث إن 1.5٪ تعيش معهم يعيشون مع آخرين في نفس المنزل، في حين 10.4٪

أسرهم، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباعهم (75.9٪) يسكنون مع أشخاص من جنسياتهم نفسها، أما النسبة الباقية والبالغة 22.6٪ فلم تبين من يشاركهم في المسكن. أما عن عدد الأشخاص الذين يشاركونهم المنزل، فقد تبين أن ما يقارب الربع (23.2٪) يشتركون في نفس المنزل بمعدل (10) أشخاص فأكثر، وما يقارب الثلث (30.5٪) بمعدل (4- 6) أشخاص، وما يقارب الخمس 19.2٪ بمعدل (7- 9) أشخاص، وأن 15.8٪ يشاركهم في المنزل ما بين (1- 3) أشخاص، في حين 11.3٪ امتنعوا عن الإجابة عن ذلك. وقد بلغ الوسط الحسابي للأشخاص المقيمين في نفس المنزل (7.64) فرداً، ومما سبق يتضح أنه وبالرغم من أن عينة الدراسة اقتصرت على (941) عاملاً، إلا أن هؤلاء كشفوا أنهم يقيمون مع ما مجموعه (6385) شخصاً ثلاثة أرباعهم من الجنسيات نفسها كما تبين سابقاً، وأن هؤلاء مجتمعين يدفعون بدل استئجار المساكن بما مجموعه (973165) درهماً شهرياً، وبالتالي يبلغ معدل ما يدفعه الشخص الواحد شهريا للمسكن (152.4) درهم.

الجدول رقم (3). التوزيع والتوزيع النسبي لأفراد العينة بحسب البيانات المتعلقة بالمسكن.

يعيش معك آخرون بالمنزل	**التكرار**	**النسبة ٪**
نعم	843	89.6
لا	98	10.4
المجموع	941	100
مع من تسكن	**التكرار**	**النسبة ٪**
مع أسرتي	14	1.5
أشخاص من نفس جنسيتي	714	75.9
غير مبين	213	22.6
المجموع	941	100
عدد الأشخاص معك في المنزل	**التكرار**	**النسبة ٪**
(1- 3) فرداً	149	15.8
(4- 6) فرداً	287	30.5
(7- 9) فرداً	181	19.2
(10) أفراد فأكثر	218	23.2
غير مبين	106	11.3

المجموع	941	100

4- اللارتباط بالموطن الأصلي

تظهر بيانات الجدول رقم (4) أن 48٪ من العمالة السائبة في الإمارات سبق وقامت بزيارة موطنها الأصلي، وقد تبين أن 49.1٪ من العمال قاموا بذلك لمرة واحدة فقط طيلة مدة إقامتهم، في حين 24.3٪ قاموا بذلك مرتين، كما قام 26.5٪ بزيارة موطنهم الأصلي (3) مرات فأكثر، وهم من الذين يقيمون في الإمارات منذ مدة طويلة. وكشفت الدراسة كذلك أن 1.5٪ من العمالة السائبة تقيم أسرهم معهم في دولة الإمارات، أما الذين لا تقيم معهم أسرهم فقد قامت 2.3٪ من أسرهم بزيارتهم في الإمارات. ومما سبق يتضح أن أكثر من نصف العينة (51.8٪) لديهم صلة وارتباط مباشر بأسرهم وموطنهم الأصلي، سواء عن طريق زيارة الموطن الأصلي، أم قيام الأسرة بزيارتهم، أم إقامة الأسرة معهم في دولة الإمارات. أما النسبة الباقية والبالغة 48.2٪ فتقتصر صلتهم بمواطنهم الأصلية على استخدام وسائل الاتصال الحديثة (كالإنترنت والهاتف).

جدول رقم (4),التوزيع والتوزيع النسبي لأفراد العينة بحسب بيانات الارتباط بالموطن الأصلي والأسرة.

زيارة الموطن الأصلي	التكرار	النسبة ٪	عدد مرات الزيارة	التكرار	النسبة ٪
نعم	452	48.0	مرة	222	49.1
لا	489	52.0	مرتان	110	24.3
المجموع	941	100	3 مرات فأكثر	120	26.5
وجود الأسرة في الإمارات	**التكرار**	**النسبة ٪**	المجموع	452	100
نعم	14	1.5	**عدد مرات زيارة الأسرة**	**التكرار**	**النسبة ٪**
لا	927	98.5	مرة	17	81.0
المجموع	941	100	مرتين	4	19.0
قيام الأسرة بزيارتك	**التكرار**	**النسبة ٪**	المجموع	21	100
نعم	21	2.3			
لا	906	97.7			
المجموع	927	100			

5- المعلومات والتوقعات قبل القدوم إلى دولة الإمارات

أ) المعلومات قبل المجيء ومدى تطابقها مع الواقع

تظهر بيانات الجدول رقم (5) أن 97.2٪ من العمالة السائبة كان لديها معلومات عن طبيعة الأعمال المتوفرة في الإمارات، وقد تطابق لديهم بشكل كلي 60.5٪ من هذه المعلومات، وبشكل جزئي تطابق 38.8٪ منها. أما عن الرواتب والأجور، فقد تبين أن 95.8٪ لديهم معلومات عن الأجور في الإمارات قبل مجيئهم إليها، تطابق من هذه المعلومات 55.1٪ بشكل كلي، وتطابق بشكل جزئي 44.4٪. وكذلك توفر المعلومات من ناحية الخدمات المتوفرة، حيث 94.9٪ لديهم معلومات مسبقة عن الخدمات المتوفرة، تطابق منها بشكل كلي ما نسبته 14.7٪، وتطابق بشكل جزئي 84.3٪. أما عن مناخ دولة الإمارات، فقد توفرت عنه معلومات لما نسبته 98٪ من المبحوثين قبل مجيئهم، تطابق منها بشكل كلي 20.5٪ وتطابق بشكل جزئي 78.9٪. وحتى عادات وتقاليد المجتمع الإماراتي لم تكن بمنأى عن العمالة السائبة قبل مجيئهم، فقد توفرت معلومات عن العادات والتقاليد للمجتمع الإماراتي لما نسبته 95.9٪ من العمالة السائبة قبل مجيئهم، تطابق منها بشكل كلي 20.5٪، وتطابق بشكل جزئي 80.3٪.

ومما سبق يتضح أن العمالة السائبة في الإمارات لديها معلومات مسبقة عن المجتمع الإماراتي، عاداته وتقاليده، والأعمال المتوفرة، والرواتب والأجور، والخدمات المتوفرة، والمناخ، وقد يكون ذلك عن طريق الأقارب والأصدقاء والمعارف من أبناء جنسياتهم العاملين في دولة الإمارات.

الجدول رقم (5). التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على مدى توافر المعلومات قبل المجيء لدولة الإمارات ومدى تطابقها مع الواقع

الرقم	البنود	(أ) توافر المعلومات		(ب) في حال توافرها، درجة تطابقها	
		نعم ٪	لا ٪	كلياً ٪	جزئياً ٪	لا تطابق٪
35	طبيعة العمل	97.2	2.8	60.5	38.8	0.7
36	الأجور	95.8	4.2	55.1	44.4	0.6
37	الخدمات المتوافرة	94.9	5.1	14.7	84.3	1.0

38	المناخ/ الطقس	98.0	2.0	20.5	78.9	0.5
39	عادات وتقاليد المجتمع الإماراتي	95.9	4.1	18.8	80.3	1.7

ب) التوقعات قبل المجيء ومدى تطابقها مع الواقع

وبناءً على المعلومات السابقة للعمالة السائبة عن الإمارات، فقد أصبح لديها توقعات قبل مجيئها للإمارات، حيث تظهر بيانات الجدول رقم (6) أن 87.2٪ توقعت سهولة التعامل مع المواطنين، تطابق منها بشكل كلي 17.5٪، وبشكل جزئي 75.7٪. وكذلك توقع 63.8٪ سهولة إقامة علاقات مع المواطنين، تطابق منها بشكل كلي 29.4٪، وبشكل جزئي 61.3٪، كما توقع 97.7٪ من العمالة السائبة قبل مجيئها للإمارات سهولة إقامة العلاقات مع أبناء جنسياتهم، وتطابق منها بشكل كلي 26.4٪ وبشكل جزئي 71.4٪. وتوقع 91.7٪ أن يجدوا عملا بسهولة، تطابق من هذا التوقع بشكل كلي 3.2٪ فقط وبشكل جزئي 78.5٪، وكذلك توقع 91.8٪ بأن كسب المال في الإمارات سيكون سهلا وميسرا، وتطابق من هذا التوقع بشكل كلي 2.7٪ فقط، وبشكل جزئي 77.5٪.

ومما سبق يتضح أن العمالة السائبة قد وضعت لنفسها توقعات قبل مجيئها، وذلك بناء على المعلومات السابقة لديها، وقد جاءت هذه التوقعات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها من وجهة نظرهم على النحو التالي: سهولة إقامة العلاقات مع أبناء جنسياتهم، كسب المال بسهولة ويسر، الحصول على عمل بسهولة، سهولة التعامل مع المواطنين، ومن ثم سهولة إقامة علاقات مع المواطنين.

الجدول رقم (6). التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على التوقعات قبل المجيء لدولة الإمارات ومدى تطابقها مع الواقع

الرقم	البنود	(أ) درجة الموافقة			(ب) درجة التطابق		
		موافق٪	لا توقع ٪	معارض٪	كلياً ٪	جزئياً٪	لا تطابق ٪
40	سهولة التعامل مع المواطنين	87.2	9.6	3.2	17.5	75.7	6.8
41	سهولة إقامة علاقات مع المواطنين	63.8	32.7	3.5	29.4	61.3	9.2
42	سهولة إقامة علاقات مع أبناء جنسيتي	97.7	1.9	0.4	26.4	71.4	2.2
43	أن أجد عملاً بسهولة	91.7	6.3	2.0	3.2	78.5	18.3

44	كسب المال بسهولة ويسر	91.8	5.7	2.4	2.7	77.5	19.9

6 – أسباب القدوم على دولة الإمارات

تظهر بيانات الجدول رقم (7) أن 17.2٪ من العمالة السائبة المبحوثة يوافقون بشدة على أن سهولة الحصول على عمل كان سبباً في قدومهم لدولة الإمارات المتحدة، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 72.1٪، فيما يعارض ذلك ما نسبته 4.1٪، واتخذ موقف المحايد من ذلك ما نسبته 6.6٪. أي أن سهولة الحصول على عمل شكّلت أحد أسباب القدوم للإمارات لما نسبته 89.3٪. أما عن وجود أشخاص من جنسياتهم في الإمارات كدافع للقدوم إلى الإمارات، فيوافق بشدة على ذلك ما نسبته 7.9٪، ويوافق أيضاً 77.8٪، فيما يعارضه 1٪، ويعارضه بشدة 0.7٪، واتخذ موقف المحايد من ذلك ما نسبته 12.6٪. أي أن وجود أشخاص من جنسيات العمالة السائبة كانت أحد أسباب قدوم ما نسبته 85.7٪.

وفيما يتعلق بأن من أسباب القدوم إلى الإمارات هو أن المواطنين الإماراتيين يتصفون بالطيبة، فيوافق بشدة على ذلك ما نسبته 5.1٪، ويوافق أيضاً على ذلك 28.1٪، فيما يعارض ذلك 0.4٪، ويعارضه بشدة 0.3٪، واتخذ موقف المحايد من ذلك ما نسبته 66.1٪. أي أن توفر المعلومات عن طيبة المواطن الإماراتي كان أحد أسباب قدوم ما نسبته 33.2٪. وعن أن الكسب المادي في الإمارات سهل وميسّر كأحد أسباب المجيء، فيوافق بشدة على ذلك ما نسبته 15.2٪، ويوافق على ذلك أيضاً 32.1٪، فيما يعارضه 5.3٪، ويعارضه بشدة 1٪، واتخذ ما نسبته 32.9٪ موقف المحايد تجاه ذلك. أي أن التوقعات بأن الكسب المادي في الإمارات سهل وميسّر كان أحد أسباب قدوم ما نسبته 47.3٪ من العمالة السائبة.

الجدول رقم (7). التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بأسباب المجيء إلى دولة الإمارات المتحدة

الرقم	أسباب المجيء لدولة الإمارات	موافق بشدة ٪	موافق ٪	محايد ٪	معارض ٪	معارض بشدة ٪	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
45	سهولة الحصول على عمل	17.2	72.1	6.6	4.1	0.0	4.02	0.63
46	وجود أشخاص من جنسيتي في الإمارات	7.9	77.8	12.6	1.0	0.7	3.91	0.55
47	المواطنون الإماراتيون يتصفون بالطيبة	5.1	28.1	66.1	0.4	0.3	3.37	0.60

48	الكسب المادي في الإمارات سهل وميسّر	15.2	32.1	46.4	5.3	1.0	3.55	0.85
	جميع الأسباب مجتمعة	11.4	52.5	32.9	2.7	0.5	3.71	0.46

تظهر بيانات الجدول رقم (8) أن الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة على أسباب القدوم لدولة الإمارات قد بلغ 3.74 لدى الذكور بانحراف معياري مقداره 0.47، في حين بلغ 3.63 بانحراف معياري مقداره 0.39 لدى الإناث، وقد بلغت قيمة (t) 2.97 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً في أسباب قدوم العمالة السائبة للإمارات تعود لمتغير النوع. أما الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة من الجنسيات العربية، فقد بلغ 4.42 بانحراف معياري 0.72، في حين بلغ 3.71 بانحراف معياري مقداره 0.43 لدى الجنسيات غير العربية، وقد بلغت قيمة (t) 3.89 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً في أسباب قدوم العمالة السائبة إلى دولة الإمارات تعود لمتغير الجنسية (عربية، غير عربية).

وفيما يتعلق بتعدد العمل لدى العمالة السائبة، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة التي تعمل بعمل واحد فقط 3.69 بانحراف معياري 0.43، في حين بلغ 4.11 بانحراف معياري 0.67 لدى الذين يعملون بأكثر من عمل، وقد بلغت قيمة (t) 5.26 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائياً في أسباب قدوم العمالة السائبة للإمارات تعود لتعدد العمل (عمل واحد، أكثر من عمل). أما عن الانتظام بالعمل، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين يعملون بأعمال منتظمة 3.70 بانحراف معياري 0.44، في حين بلغ 4.15 بانحراف معياري 0.65، وقد بلغت قيمة (t) 5.08 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائياً في أسباب قدوم العمالة السائبة للإمارات تعود لمتغير انتظام العمل (منتظم، غير منتظم).

الجدول رقم (8). نتائج اختبار (Independent-Samples t-test) لأسباب المجيء إلى دولة الإمارات

النوع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
ذكر	3.74	0.47	2.97	0.01
أنثى	3.63	0.39		
الجنسية	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**

عربية	4.42	0.72	3.89	0.001
غير عربية	3.71	0.43		

تابع الجدول رقم (8).

تعدد العمل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
عمل واحد	3.69	0.43	5.26	0.001
أكثر من عمل	4.11	0.67		
الانتظام بالعمل	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**
عمل منتظم	3.70	0.44	5.08	0.001
عمل غير منتظم	4.15	0.65		

تظهر بيانات الجدول رقم (9) أن الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة عن أسباب القدوم إلى دولة الإمارات قد بلغ لدى الذين تقل أعمارهم عن (20) سنة 3.43 بانحراف معياري 0.30، وبلغ 3.68 بانحراف معياري 0.46 لدى الذين تتراوح أعمارهم بين (20- 29) سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين (30- 39) سنة، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم 3.74 بانحراف معياري 0.43، وبلغ 3.73 بانحراف معياري مقداره 0.57 لدى الذين تتراوح أعمارهم بين (40- 49) سنة، في حين بلغ الوسط الحسابي للذين تبلغ أعمارهم (50) سنة فأكثر 4.13 بانحراف معياري مقداره 0.48، وقد بلغت قيمة (F) 2.74 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.03، الأمر الذي يكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً في أسباب قدوم العمالة السائبة للإمارات تعود لمتغير العمر.

وفيما يتعلق بالمستويات التعليمية للمبحوثين، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات الأميين على أسباب القدوم 3.57 بانحراف معياري 0.32، وبلغ 3.66 بانحراف معياري 0.36 في المستوى التعليمي الذي يقل عن الثانوية، في حين بلغ 4.02 بانحراف معياري 0.51 في المستوى الثانوي، وبلغ 3.99 بانحراف

معياري 0.64 لدى حملة الدبلوم المتوسط، وبلغ 3.76 بانحراف معياري 0.53 لدى الجامعيين، وقد بلغت قيمة (F) 27.48 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً في أسباب قدوم العمالة السائبة إلى لإمارات تعود لمتغير مستوى التعليم.

أما عن مدة إقامة العمالة السائبة، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين لم يمض على إقامتهم في الإمارات سنة واحدة 3.75 بانحراف معياري 0.27، في حين بلغ 3.87 بانحراف معياري 0.58 لدى الذين تتراوح مدة إقامتهم بين (1- 2) سنة، أما الذين تتراوح مدة إقامتهم بين (3- 4) سنوات، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم 3.71 بانحراف معياري 0.45، وبلغ 3.61 بانحراف معياري 0.38 لدى الذين تتراوح إقامتهم بين (5- 6) سنوات، وبلغ 3.74 بانحراف معياري 0.36 لدى الذين تتراوح إقامتهم بين (7- 8) سنوات، في حين بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين تزيد مدة إقامتهم عن (8) سنوات 3.72 بانحراف معياري 0.49، وقد بلغت قيمة (F) 6.37 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائياً في أسباب قدوم العمالة السائبة للإمارات تعود لمدة إقامتهم.

الجدول رقم (9). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لأسباب المجيء إلى دولة الإمارات .

العمر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة
أقل من (20) سنة	3.43	0.30		
(20- 29) سنة	3.68	0.46		
(30- 39) سنة	3.74	0.43	2.74	0.03
(40- 49) سنة	3.73	0.57		
(50) سنة فأكثر	4.13	0.48		
المستوى التعليمي	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
أمي	3.57	0.32		
أقل من الثانوي	3.66	0.36		
ثانوي	4.02	0.51	27.48	0.001
دبلوم متوسط	3.99	0.64		
جامعي	3.76	0.53		
مدة الإقامة في دولة الإمارات	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
أقل من سنة	3.75	0.27	6.37	0.001

(1- 2) سنة	3.87	0.58
(3- 4) سنة	3.71	0.45
(5- 6) سنة	3.61	0.38
(7- 8) سنة	3.74	0.36
أكثر من (8) سنوات	3.72	0.49

7– العلاقات الاجتماعية

تظهر بيانات الجدول رقم (10) أن 94.3٪ من علاقات أفراد العينة بالأشخاص المواطنين ضعيفة جداً، وأن 1.8٪ ضعيفة، وأن 2.8٪ متوسطة، في حين 0.5٪ فقط قوية و 0.6٪ قوية جداً، أي أن 96.1٪ من العلاقات مع الأشخاص المواطنين هي علاقة ضعيفة. وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة مع الأسر المواطنة، حيث 96.7٪ هي علاقات ضعيفة جداً، وأن 0.9٪ علاقة ضعيفة، 1.3٪ متوسطة، وأن 0.9٪ علاقة قوية، وعلاقة قوية جداً 0.3٪، أي أن 97.6٪ من العلاقات مع الأسر المواطنة هي علاقة ضعيفة.

أما عن علاقة العمالة السائبة بأشخاص من جنسيتهم، فقد تبين أن 22٪ يتمتعون بعلاقات قوية جداً مع أشخاص من جنسياتهم، وكذلك 69.6٪ بعلاقات قوية، وعلاقات متوسطة 7.3٪، وضعيفة 0.3٪ فقط، وضعيفة جداً 0.7٪، أي أن 91.6٪ من العلاقات مع أشخاص من جنسياتهم هي علاقة قوية،

وفيما يتعلق بعلاقة العمالة السائبة في الإمارات مع الجنسيات العربية، فقد تبين أن 89.3٪ من العلاقات مع الأشخاص من الجنسيات العربية هي علاقة ضعيفة جداً، وعلاقة ضعيفة 3.7٪، ومتوسطة 5.2٪، وقوية 1.2٪، وقوية جداً 0.6٪ فقط، أي أن 93٪ من العلاقات مع الأشخاص من الجنسيات العربية هي علاقة ضعيفة. وكذلك الحال مع الأسر العربية، فإن 95.2٪ ضعيفة جداً، وضعيفة 2.9٪، ومتوسطة 1.5٪، وقوية 0.1٪، وقوية جداً 0.3٪، أي أن 98.1٪ من العلاقات مع الأسر العربية المقيمة في الإمارات هي علاقة ضعيفة.

أما من ناحية الأشخاص من الجنسيات غير العربية، فقد كشفت الدراسة أنها أقوى من العلاقة بالأشخاص العرب، وتتصف بدرجة متوسطة، حيث تكون علاقة متوسطة بنسبة 45.3٪، وقوية 3.7٪، وقوية جداً 0.6٪، في حين تكون ضعيفة بنسبة 21.1٪، وضعيفة جداً 29.2٪. وفيما يتعلق بالأسر من الجنسيات غير العربية، فهي ضعيفة جداً بنسبة 64.2٪، وضعيفة 29.6٪، ومتوسطة 5٪، وقوية 0.6٪، وقوية جداً 0.5٪، أي أن 93.8٪ من العلاقة مع الأسر من الجنسيات غير العربية هي علاقات ضعيفة.

ومما سبق يتضح أن علاقة العمالة السائبة في الإمارات هي علاقة قوية مع الأشخاص والأسر من جنسياتهم نفسها، وهي متوسطة مع الأشخاص من جنسيات غير عربية، وضعيفة مع الأشخاص والأسر المواطنة والجنسيات العربية.

الجدول رقم (10). التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة إقامة صداقات مع فئات المجتمع المختلفة.

الرقم	فئات المجتمع	قوية جداً ٪	قوية ٪	متوسطة ٪	ضعيفة ٪	ضعيفة جداً ٪	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
22	أشخاص مواطنين	0.6	0.5	2.8	1.8	94.3	1.11	0.52
23	أسر مواطنة	0.3	0.9	1.3	0.9	96.7	1.07	0.43
24	أشخاص من جنسيتك	22.0	69.6	7.3	0.3	0.7	4.12	0.60
25	أسر من جنسيتك	8.0	13.7	59.8	8.9	9.6	3.02	0.96
26	أشخاص من جنسيات عربية	0.6	1.2	5.2	3.7	89.3	1.20	0.64
27	أسر من جنسيات عربية	0.3	0.1	1.5	2.9	95.2	1.08	0.38
28	أشخاص من جنسيات غير عربية	0.6	3.7	45.3	21.1	29.2	2.25	0.94
29	أسر من جنسيات غير عربية	0.5	0.6	5.0	29.6	64.2	1.44	0.67
جميع الفئات مجتمعة		4.1	11.3	16.0	8.7	59.9	1.91	0.31

تظهر بيانات الجدول رقم (11) أن الوسط الحسابي للعلاقات الاجتماعية بشكل عام للعمالة غير النظامية قد بلغ 1.92 لدى الذكور بانحراف معياري مقداره 0.32، في حين بلغ 1.86 بانحراف معياري مقداره 0.29 لدى الإناث، وقد بلغت قيمة (t) 2.48 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً في العلاقات الاجتماعية تعود لمتغير النوع، حيث إن الذكور من العمالة السائبة يتمتعون بعلاقات اجتماعية تزيد عما لدى الإناث. كما بلغ الوسط الحسابي للعلاقات

الاجتماعية للعمالة غير النظامية من الجنسيات العربية 3.15 بانحراف معياري 0.54، في حين بلغ 1.90 بانحراف معياري 0.29 لدى الجنسيات غير العربية، وقد بلغت قيمة (t) 10.37 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً في العلاقات الاجتماعية تعود لمتغير الجنسية (عربية، غير عربية)، حيث إن العمالة السائبة من الجنسيات العربية يتمتعون بعلاقات اجتماعية أقوى مما لدى الجنسيات غير العربية.

وفيما يتعلق بتعدد العمل لدى العمالة السائبة، فقد بلغ الوسط الحسابي للعلاقات الاجتماعية عند الذين يعملون بعمل واحد فقط 1.90 بانحراف معياري 0.28، في حين بلغ 2.26 بانحراف معياري 0.57 لدى الذين يعملون بأكثر من عمل، وقد بلغت قيمة (t) 6.86 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائياً في العلاقات الاجتماعية تعود لتعدد العمل، الأمر الذي يكشف أن العمالة السائبة التي تعمل بأكثر من عمل لديها علاقات اجتماعية أكثر من الذين يعملون بعمل واحد فقط. أما عن الانتظام بالعمل، فقد بلغ الوسط الحسابي للذين يعملون بأعمال منتظمة 1.90 بانحراف معياري 0.29، في حين بلغ 2.21 بانحراف معياري 0.62، وقد بلغت قيمة (t) 5.13 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائياً في العلاقات الاجتماعية تعود لمتغير انتظام العمل، حيث إن العمالة السائبة التي لا يتوافر لديها عمل منتظم تقيم علاقات خارج نطاق العمل أكثر من الذين يتوافر لهم عمل منتظم، وقد يعود ذلك إلى أن العمالة السائبة التي لا يتوافر لها عمل منتظم تسعى لإقامة علاقات مع المواطنين لتتمكن من ضمان الاستمرار في العمل من خلال علاقاتها الاجتماعية.

الجدول رقم (11). نتائج اختبار (Independent-Samples t-test) للعلاقات الاجتماعية.

النوع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
ذكر	1.92	0.32	2.48	0.01
أنثى	1.86	0.27		
الجنسية	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**
عربية	3.15	0.54	10.37	0.001
غير عربية	1.90	0.29		
تعدد العمل	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**

عمل واحد	1.90	0.28	6.86	0.001
أكثر من عمل	2.26	0.57		
الانتظام بالعمل	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**
عمل منتظم	1.90	0.29	5.13	0.001
عمل غير منتظم	2.21	0.62		

تظهر بيانات الجدول رقم (12) أن الوسط الحسابي للعلاقات الاجتماعية لدى العمالة السائبة الذين تقل أعمارهم عن (20) سنة قد بلغ 1.89 بانحراف معياري 0.28، وبلغ 1.90 بانحراف معياري 0.85 لدى الذين تتراوح أعمارهم بين (20- 29) سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين (30- 39) سنة، فقد بلغ الوسط الحسابي لعلاقاتها 2.54 بانحراف معياري 0.32، وبلغ 2.02 بانحراف معياري مقداره 0.33 لدى الذين تتراوح أعمارهم بين (40- 49) سنة، في حين بلغ الوسط الحسابي لعلاقات الذين تبلغ أعمارهم (50) سنة فأكثر ما معدله 2.17 بانحراف معياري مقداره 0.46، وقد بلغت قيمة (F) 9.52 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001. الأمر الذي يكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً في العلاقات الاجتماعية تعود لمتغير العمر، حيث إن العلاقات الاجتماعية للعمالة غير النظامية في الإمارات المتحدة تزداد كلما تقدم العمر.

وفيما يتعلق بالمستويات التعليمية للمبحوثين، فقد بلغ الوسط الحسابي للعلاقات الاجتماعية عند الأميين 1.83 بانحراف معياري 0.19، وبلغ 1.86 بانحراف معياري 0.24 لدى المستوى الذي يقل عن الثانوية، في حين بلغ 1.96 بانحراف معياري 0.43 لدى مستوى الثانوي، في حين بلغ 2.01 بانحراف معياري 0.45 لدى حملة الدبلوم المتوسط، وبلغ 2.03 بانحراف معياري 0.37 لدى الجامعيين، وقد بلغت قيمة (F) 16.43 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً في العلاقات الاجتماعية تعود لمتغير مستوى التعليم، حيث تزداد العلاقات الاجتماعية بارتفاع المستوى التعليمي للعمالة غير النظامية.

أما عن مدة إقامة العمالة السائبة، فقد بلغ الوسط الحسابي لعلاقات الذين لم يمض على إقامتهم في الإمارات سنة واحدة ما معدله 1.79 بانحراف معياري 0.16، في حين بلغ 1.83 بانحراف معياري 0.40 لدى الذين تتراوح مدة إقامتهم بين (1- 2) سنة، أما الذين تتراوح مدة إقامتهم بين (3- 4) سنوات، فقد بلغ الوسط الحسابي لعلاقاتهم 1.91 بانحراف معياري 0.32، وبلغ 2.09 بانحراف معياري 0.25 لدى الذين تتراوح إقامتهم بين (5- 6) سنوات، وبلغ 2.17 بانحراف معياري 0.26 لدى

الذين تتراوح إقامتهم بين (7- 8) سنوات، في حين بلغ الوسط الحسابي للذين تزيد مدة إقامتهم عن (8) سنوات ما معدله 2.26 بانحراف معياري 0.26، وقد بلغت قيمة (F) 7.21 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائياً في العلاقات الاجتماعية تعود لمدة إقامة أفراد العمالة السائبة في الإمارات، فكلما ازدادت سنوات إقامتهم فيها توسعت علاقاتهم الاجتماعية.

الجدول رقم (12), نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للعلاقات الاجتماعية

العمر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة
أقل من (20) سنة	1.89	0.28		
(20- 29) سنة	1.90	0.85		
(30- 39) سنة	2.54	0.32	9.52	0.001
(40- 49) سنة	2.02	0.33		
(50) سنة فأكثر	2.17	0.46		
المستوى التعليمي	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
أمي	1.83	0.19		
أقل من الثانوي	1.86	0.24		
ثانوي	1.96	0.43	16.43	0.001
دبلوم متوسط	2.01	0.45		
جامعي	2.03	0.37		
مدة الإقامة في دولة الإمارات	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
أقل من سنة	1.79	0.16		
(1- 2) سنة	1.83	0.40		
(3- 4) سنة	1.91	0.32		
(5- 6) سنة	2.09	0.25	7.21	0.001
(7- 8) سنة	2.17	0.26		
أكثر من (8) سنوات	2.26	0.34		

8 – وقت الفراغ والعطل لرسمية

تظهر بيانات الجدول رقم (13) أن 65.4٪ من المبحوثين غالباً ما يقضون أوقات فراغهم وعطلهم الرسمية في زيارة الأصدقاء الذين هم أصلاً من نفس جنسياتهم، كما أظهرت الدراسة سابقاً، وكذلك 5.4٪ دائماً يقضونها في زيارة الأصدقاء، في حين 23.3٪ أحياناً يقضونها في زيارة الأصدقاء، في حين شكّلت نادراً ما يقومون بذلك 3.5٪، وأبداً 2.4٪. وكشفت الدراسة أن 0.9٪ دائماً يتمشون في الأسواق لقضاء أوقات فراغهم، وأن 19.3٪ غالباً ما يقومون بذلك، بينما يقوم بذلك أحياناً ما نسبته 60.4٪، ونادراً 11.4٪، وأبداً 8.1٪.

وفيما يتعلق بالذهاب للمقاهي، فإن 0.1٪ فقط يقومون بذلك دائماً، وغالباً 6٪، وأحياناً 40.8٪، ونادراً 30.8٪، وأبداً 22.3٪. وكشفت الدراسة عن أن 6.4٪ من المبحوثين دائماً يبقون في منازلهم في أوقات الفراغ والعطل الرسمية، وأن 24.1٪ غالباً ما يبقون في منازلهم، وأن 49.3٪ أحياناً يبقون في المنازل، في حين 19.2٪ نادراً ما يبقون في المنازل أوقات فراغهم وعطلهم الرسمية، وأن 1٪ لا يبقون أبداً في المنازل.

الجدول رقم (13). التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكيفية قضاء أفراد العينة لوقت الفراغ والعطل

الرقم	كيفية قضاء وقت الفراغ	دائماً ٪	غالباً ٪	أحياناً ٪	نادراً ٪	أبداً ٪	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
31	زيارة الأصدقاء	5.4	65.4	23.3	3.5	2.4	3.68	0.74
32	التمشي في الأسواق	0.9	19.3	60.4	11.4	8.1	2.94	0.81
33	الذهاب إلى المقاهي	0.1	6.0	40.8	30.8	22.3	2.31	0.89
34	البقاء في المسكن	6.4	24.1	49.3	19.2	1.0	3.16	0.84
جميع البنود		3.2	28.7	43.5	16.2	8.5	3.02	0.40

تظهر بيانات الجدول رقم (14) أن الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة عن قضاء وقت

الفراغ والعطل الرسمية قد بلغ 3.02 لدى الذكور بانحراف معياري مقداره 0.41، في حين بلغ 3.01 بانحراف معياري مقداره 0.32 لدى الإناث، وقد بلغت قيمة (t) 0.34 ومستوى دلالتها 0.73، مما يبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً لقضاء وقت الفراغ والعطل الرسمية تعود لمتغير النوع. وبلغ الوسط الحسابي 3.33 بانحراف معياري 0.43 لإجابات العمالة السائبة من الجنسيات العربية، في حين بلغ 3.02 بانحراف معياري 0.39 لدى الجنسيات غير العربية، وقد بلغت قيمة (t) 2.17 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، مما يكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً في كيفية قضاء العمالة السائبة لأوقات الفراغ والعطل الرسمية تعود لمتغير الجنسية (عربية، غير عربية).

وفيما يتعلق بتعدد العمل لدى العمالة السائبة، فقد بلغ الوسط الحسابي لقضاء وقت الفراغ والعطل الرسمية بالنسبة للذين يعملون بعمل واحد فقط 3.02 بانحراف معياري 0.39، في حين بلغ 2.93 بانحراف معياري 0.46 لدى الذين يعملون بأكثر من عمل، وقد بلغت قيمة (t) 1.27 ومستوى دلالتها 0.21، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائياً في كيفية قضاء العمالة السائبة لأوقات الفراغ والعطل الرسمية تعود لتعدد العمل. أما عن الانتظام بالعمل، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين يعملون بأعمال منتظمة 3.02 بانحراف معياري 0.39، في حين بلغ 3.0 بانحراف معياري 0.43 لدى الذين يعملون بأعمال غير منتظمة، وقد بلغت قيمة (t) 0.26 ومستوى دلالتها 0.79، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائياً في كيفية قضاء العمالة السائبة لأوقات الفراغ والعطل الرسمية تعود لمتغير انتظام العمل.

الجدول رقم (14). نتائج اختبار (Independent-Samples t-test) لقضاء وقت الفراغ والعطل الرسمية.

النوع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
ذكر	3.02	0.41	0.34	0.73
أنثى	3.01	0.32		
الجنسية	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**
عربية	3.33	0.43	2.17	0.05
غير عربية	3.02	0.39		

تعدد العمل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
عمل واحد	3.02	0.39	1.27	0.21
أكثر من عمل	2.93	0.46		
الانتظام بالعمل	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**
عمل منتظم	3.02	0.39	0.26	0.79
عمل غير منتظم	3.00	0.43		

تظهر بيانات الجدول رقم (15) أن الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة عن قضاء وقت الفراغ والعطل الرسمية للذين تقل أعمارهم عن (20) سنة قد بلغ 2.91 بانحراف معياري 0.30، وبلغ 3.02 بانحراف معياري 0.41 لدى الذين تتراوح أعمارهم بين (20- 29) سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين (30- 39) سنة، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم 3.02 بانحراف معياري 0.37، وبلغ 2.88 بانحراف معياري مقداره 0.49 لدى الذين تتراوح أعمارهم بين (40- 49) سنة، في حين بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين تبلغ أعمارهم (50) سنة فأكثر 2.57 بانحراف معياري مقداره 0.34، وقد بلغت قيمة (F) 3.31 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، الأمر الذي يكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً في كيفية قضاء وقت الفراغ والعطل الرسمية لدى العمالة السائبة في الإمارات المتحدة تعود لمتغير العمر.

وفيما يتعلق بالمستويات التعليمية للمبحوثين، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات الأميين 2.97 بانحراف معياري 0.39، وبلغ 2.96 بانحراف معياري 0.37 لدى المستوى التعليمي الذي يقل عن الثانوية، في حين بلغ 2.97 بانحراف معياري 0.46 لدى مستوى الثانوي، وبلغ 3.11 بانحراف معياري 0.43 لدى حملة الدبلوم المتوسط، وبلغ 3.16 بانحراف معياري 0.35 لدى الجامعيين، وقد بلغت قيمة (F) 11.19 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً في كيفية قضاء وقت الفراغ والعطل الرسمية لدى العمالة السائبة تعود لمتغير مستوى التعليم.

أما عن مدة إقامة العمالة السائبة، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين لم يمض على إقامتهم في الإمارات سنة واحدة 2.87 بانحراف معياري 0.49، في حين بلغ 2.98 بانحراف معياري 0.50 لدى الذين تتراوح مدة إقامتهم بين (1- 2) سنة، أما

الذين تتراوح مدة إقامتهم بين (3- 4) سنوات، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم 3.02 بانحراف معياري 0.38، وبلغ 3.06 بانحراف معياري 0.34 لدى الذين تتراوح إقامتهم بين (5- 6) سنوات، وبلغ 3.04 بانحراف معياري 0.32 لدى الذين تتراوح إقامتهم بين (7- 8) سنوات، في حين بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين تزيد مدة إقامتهم عن (8) سنوات 2.88 بانحراف معياري 0.44، وقد بلغت قيمة (F) 3.21 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائياً في كيفية قضاء وقت الفراغ والعطل الرسمية لدى العمالة السائبة تعود لمدة إقامتهم في الإمارات.

الجدول رقم (15). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لقضاء وقت الفراغ والعطل الرسمية.

العمر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة
أقل من (20) سنة	2.91	0.30		
(20- 29) سنة	3.02	0.41		
(30- 39) سنة	3.02	0.37	3.31	0.001
(40- 49) سنة	2.88	0.49		
(50) سنة فأكثر	2.57	0.34		
المستوى التعليمي	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
أمي	2.97	0.39		
أقل من الثانوي	2.96	0.37		
ثانوي	2.97	0.46	11.19	0.001
دبلوم متوسط	3.11	0.43		
جامعي	3.16	0.35		
مدة الإقامة في دولة الإمارات	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
أقل من سنة	2.87	0.49		
(1- 2) سنة	2.98	0.50	3.21	0.01
(3- 4) سنة	3.02	0.38		

(5- 6) سنة	3.06	0.34
(7- 8) سنة	3.04	0.32
أكثر من (8) سنوات	2.88	0.44

9 – الصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة

تظهر بيانات الجدول رقم (16) أن 88.3٪ من العمالة السائبة تواجه صعوبات مالية بدرجة كبيرة جداً، وكذلك 9.4٪ يواجهون أيضاً مثل هذه الصعوبات بدرجة كبيرة، في حين 2.1٪ يواجهونها بدرجة متوسطة، وبدرجة ضعيفة 0.1٪، وكذلك بدرجة ضعيفة جداً بنسبة 0.1٪. أي أن 97.7٪ من العمالة السائبة تواجه صعوبات مالية.

أما صعوبات العمل، فإن 22.3٪ من العمالة السائبة تواجه صعوبات في العمل بدرجة كبيرة جداً، وكذلك 49.2٪ يواجهون أيضاً مثل هذه الصعوبات بدرجة كبيرة، في حين 7.5٪ يواجهونها بدرجة متوسطة، وبدرجة ضعيفة 11.9٪، وكذلك بدرجة ضعيفة جداً بنسبة 9٪. أي أن 61.5٪ من العمالة السائبة تواجه صعوبات في العمل.

وفيما يتعلق بصعوبات الإقامة، فإن 22.2٪ من العمالة السائبة تواجه صعوبات في الإقامة بدرجة كبيرة جداً، وكذلك 41.2٪ يواجهون أيضاً مثل هذه الصعوبات بدرجة كبيرة، في حين 8.1٪ يواجهونها بدرجة متوسطة، وبدرجة ضعيفة 9.6٪، وكذلك بدرجة ضعيفة جداً بنسبة 18.9٪. أي أن 63.4٪ من العمالة السائبة تواجه صعوبات في الإقامة.

وعن الصعوبات في المسكن، فإن 35.5٪ يواجهون صعوبات في المسكن بدرجة كبيرة جداً، وكذلك 46.9٪ يواجهون أيضاً مثل هذه الصعوبات بدرجة كبيرة، في حين 5.5٪ يواجهونها بدرجة متوسطة، وبدرجة ضعيفة 5٪، وكذلك بدرجة ضعيفة جداً بنسبة 7.1٪. أي أن 82.4٪ من العمالة السائبة يواجهون صعوبات في المسكن.

وفيما يتعلق بصعوبات الشعور بالاغتراب، فإن 14٪ من العمالة السائبة تواجه صعوبة الشعور بالاغتراب بدرجة كبيرة جداً، وكذلك 65.7٪ يواجهون أيضاً الشعور بالاغتراب بدرجة كبيرة، في حين 10.1٪ يواجهونه بدرجة متوسطة، وبدرجة ضعيفة 1.8٪، وكذلك بدرجة ضعيفة جداً بنسبة 8.4٪. أي أن 79.7٪ من العمالة السائبة في الإمارة يشعرون بالاغتراب بدرجة كبيرة وكبيرة جداً.

الجدول رقم (16). التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة معاناة أفراد العينة من بعض الصعوبات.

الرقم	الصعوبات	كبيرة	كبيرة	متوسطة	ضعيفة ٪	ضعيفة	الوسط	الانحراف

		جداً ٪	٪	٪		جداً ٪	الحسابي	المعياري
49	صعوبات مالية	88.3	9.4	2.1	0.1	0.1	4.86	0.43
50	صعوبات في العمل	22.3	49.2	7.5	11.9	9.0	3.64	0.78
51	صعوبات في الإقامة	22.2	41.2	8.1	9.6	18.9	3.38	0.69
52	صعوبات في المسكن	35.5	46.9	5.5	5.0	7.1	3.99	0.81
53	الشعور بالاغتراب	14.0	65.7	10.1	1.8	8.4	3.75	0.65
	جميع الصعوبات	36.5	42.5	6.7	5.7	8.7	3.92	0.71

تظهر بيانات الجدول رقم (17) أن الوسط الحسابي للصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة بلغ لدى الذكور 3.86 بانحراف معياري مقداره 0.72، في حين بلغ 4.16 بانحراف معياري مقداره 0.53 لدى الإناث، وقد بلغت قيمة (t) 5.38 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً في الصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة في الإمارات تعود لمتغير النوع، حيث إن الإناث يواجهن صعوبات بدرجة أكبر من الرجال. كما بلغ الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة من الجنسيات العربية 2.73 بانحراف معياري 0.54، في حين بلغ 3.94 بانحراف معياري 0.68 لدى الجنسيات غير العربية، وقد بلغت قيمة (t) 4.32 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً في الصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة في الإمارات تعود لمتغير الجنسية (عربية، غير عربية)، حيث إن الجنسيات غير العربية تواجه صعوبات أكبر من الجنسيات العربية.

وفيما يتعلق بتعدد العمل لدى العمالة السائبة بلغ الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة التي تعمل بعمل واحد فقط 3.92 بانحراف معياري 0.73، في حين بلغ 3.83 بانحراف معياري 0.86 لدى الذين يعملون بأكثر من عمل، وقد بلغت قيمة (t) 0.76 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.43، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائياً في الصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة تعود لتعدد العمل. أما عن الانتظام بالعمل، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين يعملون بأعمال منتظمة 3.93 بانحراف معياري 0.86، في حين بلغ 3.72 بانحراف معياري 0.10، وقد بلغت قيمة (t) 1.54 ومستوى دلالتها 0.12، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائياً في الصعوبات التي تواجهها العمالة

السائبة تعود لمتغير انتظام العمل.

الجدول رقم (17). نتائج اختبار (Independent-Samples t-test) للصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة في الإمارات

النوع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
ذكر	3.86	0.72	5.38	0.001
أنثى	4.16	0.53		
الجنسية	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**
عربية	2.73	0.54	4.32	0.001
غير عربية	3.94	0.68		

تابع الجدول رقم (17).

تعدد العمل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
عمل واحد	3.92	0.73	0.76	0.43
أكثر من عمل	3.83	0.86		
الانتظام بالعمل	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**
عمل منتظم	3.93	0.68	1.54	0.12
عمل غير منتظم	3.72	0.1		

تظهر بيانات الجدول رقم (18) أن الوسط الحسابي للصعوبات التي يواجهها أفراد العمالة السائبة الذين تقل أعمارهم عن (20) سنة قد بلغ 4.04 بانحراف معياري 0.63، وبلغ 3.86 بانحراف معياري 0.71 لدى الذين تتراوح أعمارهم بين (20- 29) سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين (30- 39) سنة، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم 3.71 بانحراف معياري 0.85، وبلغ 3.53 بانحراف معياري مقداره 0.55 لدى الذين تتراوح أعمارهم بين (40- 49) سنة، في حين بلغ

الوسط الحسابي لإجابات الذين تبلغ أعمارهم (50) سنة فأكثر 3.09 بانحراف معياري مقداره 0.92، وقد بلغت قيمة (F) 8.56 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، الأمر الذي يكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً في الصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة في الإمارات تعود لمتغير العمر، فكلما ازدادت الفئة العمرية انخفضت درجة الصعوبات التي تواجههم.

وفيما يتعلق بالمستويات التعليمية للمبحوثين، فقد بلغ الوسط الحسابي للصعوبات التي يواجهها الأميون 4.12 بانحراف معياري 0.52، وبلغ 3.99 بانحراف معياري 0.59 لدى المستوى التعليمي الذي يقل عن الثانوية، في حين بلغ 3.86 بانحراف معياري 0.71 لدى المستوى الثانوي، وبلغ 3.54 بانحراف معياري 0.93 لدى حملة الدبلوم المتوسط، وبلغ 3.49 بانحراف معياري 0.99 لدى الجامعيين، وقد بلغت قيمة (F) 21.09 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً في الصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة تعود لمتغير مستوى التعليم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي انخفضت درجة الصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة في دولة الإمارات.

أما عن مدة إقامة العمالة السائبة ، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين لم يمض على إقامتهم في الإمارات سنة واحدة 4.01 بانحراف معياري 0.91، في حين بلغ 3.96 بانحراف معياري 0.82 لدى الذين تتراوح مدة إقامتهم بين (1- 2) سنة، أما الذين تتراوح مدة إقامتهم بين (3- 4) سنوات، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم 3.95 بانحراف معياري 0.69، وبلغ 3.92 بانحراف معياري 0.58 لدى الذين تتراوح إقامتهم بين (5- 6) سنوات، وبلغ 3.74 بانحراف معياري 0.57 لدى الذين تتراوح إقامتهم بين (7- 8) سنوات، في حين بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين تزيد مدة إقامتهم عن (8) سنوات 3.51 بانحراف معياري 0.80، وقد بلغت قيمة (F) 6.36 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائياً في الصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة تعود لمدة إقامتها في الإمارات، فكلما ازدادت سنوات إقامة العمالة السائبة في الإمارات انخفضت درجة الصعوبات التي تواجهها.

الجدول رقم (18). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة في الإمارات.

العمر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة
أقل من (20) سنة	4.04	0.63	8.56	0.001
(20- 29) سنة	3.86	0.71		
(30- 39) سنة	3.71	0.85		
(40- 49) سنة	3.53	0.55		

(50) سنة فأكثر	3.09	0.92		
المستوى التعليمى	**الوسط الحسابى**	**الانحراف المعياري**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
أمى	4.12	0.52	21.09	0.001
أقل من الثانوي	3.99	0.59		
ثانوي	3.87	0.68		
دبلوم متوسط	3.54	0.93		
جامعى	3.49	0.99		
مدة الإقامة في دولة الإمارات	**الوسط الحسابى**	**الانحراف المعياري**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
أقل من سنة	4.01	0.91	6.36	0.001
(1- 2) سنة	3.96	0.82		
(3- 4) سنة	3.95	0.69		
(5- 6) سنة	3.92	0.58		
(7- 8) سنة	3.74	0.57		
أكثر من (8) سنوات	3.51	0.80		

10- بعض القضايا العامة المتعلقة بالعمالة السائبة

تناولت الدراسة عدداً من القضايا للتعرف إلى قناعات العمالة السائبة نحوها، حيث يظهر الجدول رقم (19) أن 88.5٪ من المبحوثين يوافقون بشدة على أن بعض المواطنين يتاجرون بتأشيرات العمل، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 4٪، فيما يعارضه بشدة 0.7٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 6.7٪، أي أن 92.5٪ يوافقون على أن بعض المواطنين يتاجرون بتأشيرات العمل.

وفيما يتعلق بوجود فائض في سوق العمل المحلي لمهن المبحوثين، فيوافق بشدة على ذلك ما نسبته 82.7٪، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 7.3٪، فيما يعارضه بشدة 3.3٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 6.7٪، أي أن 90٪ من المبحوثين يوافقون على أنه يوجد فائض في سوق العمل المحلي لمهنهم.

وفيما يتعلق بشعور المبحوثين بقيامهم بأعمال هامشية وثانوية في سوق العمل، فيوافق بشدة على ذلك 13.3٪، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 54.9٪، فيما يعارض ذلك 9.5٪، ويعارضه بشدة 9.8٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 12.5٪، أي أن 68.2٪ من المبحوثين يوافقون على أنهم يقومون بأعمال هامشية وثانوية في سوق العمل.

أما عن قناعة المبحوثين بأن وجودهم مخالف للقوانين والأنظمة، فيوافق بشدة على ذلك 0.5٪، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 1.3٪، فيما يعارض ذلك 6.1٪، ويعارضه بشدة 90.5٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 1.6٪، أي أن 96.6٪ من العمالة السائبة لا يعتبرون وجودهم في دولة الإمارات مخالفاً للقوانين والأنظمة. وفيما يتعلق بقناعة المبحوثين بأن وجودهم يمثّل عبئاً على مرافق الدولة المختلفة، فيوافق

بشدة على ذلك 0.2٪، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 0.1٪، فيما يعارض ذلك 5.7٪، ويعارضه بشدة 92.8٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 1.2٪، أي أن 98.5٪ من العمالة السائبة لا يعتبرون وجودهم عبئاً على مرافق الدولة المختلفة.

وفيما يتعلق بأن المؤهلات العلمية لا تتناسب والأعمال التي يقومون بها، فيوافق بشدة على ذلك ما نسبته 0.4٪، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 0.3٪، فيما يعارض ذلك 5.6٪، ويعارضه بشدة 92.5٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 1.2٪، أي أن 98.1٪ من المبحوثين لا يعتبرون أن مؤهلاتهم العلمية لا تتناسب والأعمال التي يقومون بها. وفيما يتعلق بأن العقوبات التي تنص عليها التشريعات الخاصة بالعمل غير صارمة، فيوافق بشدة على ذلك ما نسبته 0.4٪، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 0.4٪، فيما يعارض ذلك 4٪، ويعارضه بشدة 93.2٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 1.9٪، أي أن 97.2٪ من المبحوثين يعتبرون أن العقوبات التي تنص عليها التشريعات الخاصة بالعمل هي عقوبات صارمة.

أما عن ملاحقة الأجهزة الشرطية للعمالة الوافدة، فيوافق بشدة 0.4٪ على أن الأجهزة الشرطية تلاحقهم باستمرار، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 1.2٪، فيما يعارض ذلك 3.3٪، ويعارضه بشدة 94٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 1.1٪، أي أن 97.3٪ من العمالة السائبة لا يوافقون على أنهم ملاحقون من قبل الأجهزة الأمنية. وفيما يتعلق بشعورهم بعدم القدرة على مواكبة احتياجات ومتطلبات سوق العمل، فيوافق بشدة على ذلك ما نسبته 0.3٪، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 0.3٪، فيما يعارض ذلك 5.7٪، ويعارضه بشدة 91٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 2.7٪، أي أن 96.7٪ من العمالة السائبة لا يوافقون على أنهم غير قادرين على مواكبة احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

أما عن استحسان المواطنين لعادات وتقاليد العمالة السائبة، فيوافق بشدة على ذلك 13.6٪، ويوافق أيضاً على ذلك 76.2٪، فيما يعارض ذلك 0.2٪، ويعارضه بشدة 0.4٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 9.6٪، أي أن 90.1٪ من العمالة السائبة يوافقون على أن عاداتهم وتقاليدهم تلاقي استحساناً من قبل المواطنين. وفيما يتعلق بتعاطف المواطنين مع العمال السائبين، فيوافق بشدة على ذلك ما نسبته 12.9٪، ويوافق أيضاً على ذلك ما نسبته 76٪، فيما يعارض ذلك 0.3٪، ويعارضه بشدة 0.4٪، واتخذ موقف المحايد ما نسبته 10.4٪، أي أن 88.9٪ من العمالة السائبة يلمسون تعاطف المواطنين معهم.

الجدول رقم (19). التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على بعض القضايا العامة.

الرقم	القضايا	موافق بشدة ٪	موافق ٪	محايد ٪	معارض ٪	معارض بشدة ٪	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
54	بعض المواطنين يتاجرون بتأشيرات العمل	88.5	4.0	6.7	0.0	0.7	4.79	0.62
55	يوجد فائض في سوق العمل المحلي لمهنتي	82.7	7.3	6.7	0.0	3.3	4.66	0.87
56	أقوم بأعمال هامشية وثانوية في سوق العمل	13.3	54.9	12.5	9.5	9.8	3.53	0.94
57	وجودي مخالف للقوانين والأنظمة	0.5	1.3	1.6	6.1	90.5	1.15	0.55
58	وجودي يمثّل عبئاً على مرافق الدولة المختلفة	0.2	0.1	1.2	5.7	92.8	1.09	0.37

تابع الجدول رقم (19).

الرقم	القضايا	موافق بشدة ٪	موافق ٪	محايد ٪	معارض ٪	معارض بشدة ٪	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
59	مؤهلي العلمي لا يتناسب والأعمال التي أقوم بها	0.4	0.3	1.2	5.6	92.5	1.10	0.43
60	العقوبات التي تنص عليها التشريعات الخاصة بالعمل غير صارمة	0.4	0.4	1.9	4.0	93.2	1.11	0.46
61	الأجهزة الشرطية تلاحقنا باستمرار	0.4	1.2	1.1	3.3	94.0	1.11	0.49
62	اشعر بأنني غير قادر على مواكبة احتياجات ومتطلبات سوق العمل	0.3	0.3	2.7	5.7	91.0	1.11	0.48
63	عاداتنا وتقاليدنا تلاقي استحسان المواطنين	13.6	76.2	9.6	0.2	0.4	4.02	0.52
64	أجد تعاطفاً معي من المواطنين	12.9	76.0	10.4	0.3	0.4	4.01	0.53

جميع القضايا مجتمعة	19.4	20.2	5.1	3.7	51.7	2.51	0.26

تظهر بيانات الجدول رقم (20) أن الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة عن بعض القضايا المتعلقة بالعمالة السائبة قد بلغ 2.50 لدى الذكور بانحراف معياري مقداره 0.24، في حين بلغ 2.60 بانحراف معياري مقداره 0.31 لدى الإناث، وقد بلغت قيمة (t) 4.05 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً في إجابات العمالة السائبة تعود لمتغير النوع. كما بلغ الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة من الجنسيات العربية 2.31 بانحراف معياري 0.56، في حين بلغ 2.51 بانحراف معياري 0.24 لدى الجنسيات غير العربية، وقد بلغت قيمة (t) 1.93 ومستوى دلالتها 0.19، مما يكشف عن عدم وجود فروق دالة إحصائياً في إجابات العمالة السائبة على بعض القضايا تعود لمتغير الجنسية (عربية، غير عربية).

وفيما يتعلق بتعدد العمل لدى العمالة السائبة ، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات العمالة السائبة التي تعمل بعمل واحد فقط 2.52 بانحراف معياري 0.23، في حين بلغ 2.48 بانحراف معياري 0.59 لدى الذين يعملون بأكثر من عمل، وقد بلغت قيمة (t) 0.83 ومستوى دلالتها 0.41، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائياً في إجابات العمالة السائبة على بعض القضايا تعود لتعدد العمل. أما عن الانتظام بالعمل، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين يعملون بأعمال منتظمة 2.51 بانحراف معياري 0.24، في حين بلغ 2.62 بانحراف معياري 0.65، وقد بلغت قيمة (t) 2.10 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، مما يدل على وجود فروق دالة إحصائياً في إجابات العمالة السائبة على بعض القضايا تعود لمتغير انتظام العمل.

الجدول رقم (20). نتائج اختبار (Independent-Samples t-test) لبعض القضايا العامة.

النوع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
ذكر	2.50	0.24	4.05	0.001
أنثى	2.60	0.31		
الجنسية	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**

عربية	2.31	0.56	1.93	0.19
غير عربية	2.51	0.24		
تعدد العمل	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**
عمل واحد	2.52	0.23	0.83	0.41
أكثر من عمل	2.48	0.59		
الانتظام بالعمل	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة t**	**مستوى الدلالة**
عمل منتظم	2.51	0.24	2.10	0.05
عمل غير منتظم	2.62	0.65		

تظهر بيانات الجدول رقم (21) أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العمالة السائبة الذين تقل أعمارهم عن (20) سنة على بعض القضايا قد بلغ 2.74 بانحراف معياري 0.37، وبلغ 2.55 بانحراف معياري 0.28 لدى الذين تتراوح أعمارهم بين (20- 29) سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين (30- 39) سنة، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم 2.49 بانحراف معياري 0.23، وبلغ 2.53 بانحراف معياري مقداره 0.47 لدى الذين تتراوح أعمارهم بين (40- 49) سنة، في حين بلغ الوسط الحسابي للذين تبلغ أعمارهم (50) سنة فأكثر 2.34 بانحراف معياري مقداره 0.26، وقد بلغت قيمة (F) 4.67 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001، الأمر الذي يكشف عن وجود فروق دالة إحصائياً في إجابات العمالة السائبة على بعض القضايا تعود لمتغير العمر.

وفيما يتعلق بالمستويات التعليمية للمبحوثين، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات الأميين 2.52 بانحراف معياري 0.16، وبلغ 2.54 بانحراف معياري 0.24 في المستوى التعليمي الذي يقل عن الثانوية، في حين بلغ 2.52 بانحراف معياري 0.36 في مستوى الثانوي، وبلغ 2.49 بانحراف معياري 0.37 لدى حملة الدبلوم المتوسط، وبلغ 2.50 بانحراف معياري 0.31 لدى الجامعيين، وقد بلغت قيمة (F) 1.12 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.35، مما يبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً في إجابات العمالة السائبة على بعض القضايا تعود لمستوياتهم التعليمية.

أما عن مدة إقامة العمالة السائبة، فقد بلغ

الوسط الحسابي لإجابات الذين لم يمض على إقامتهم في الإمارات سنة واحدة 2.54 بانحراف معياري 0.17، في حين بلغ 2.55 بانحراف معياري 0.36 لدى الذين تتراوح مدة إقامتهم بين (1- 2) سنة، أما الذين تتراوح مدة إقامتهم بين (3- 4) سنوات، فقد بلغ الوسط الحسابي لإجاباتهم 2.53 بانحراف معياري 0.26، وبلغ 2.50 بانحراف معياري 0.22 لدى الذين تتراوح إقامتهم بين (5- 6) سنوات، وبلغ 2.49 بانحراف معياري 0.17 لدى الذين تتراوح إقامتهم بين (7- 8) سنوات، في حين بلغ الوسط الحسابي لإجابات الذين تزيد مدة إقامتهم عن (8) سنوات 2.47 بانحراف معياري 0.69، وقد بلغت قيمة (F) 1.69 ومستوى دلالتها 0.13، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائياً في إجابات العمالة السائبة على بعض القضايا تعود لمدة إقامتهم في دولة الإمارات.

الجدول رقم (21). نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لبعض القضايا العامة.

العمر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة
أقل من (20) سنة	2.74	0.37		
(20- 29) سنة	2.55	0.28		
(30- 39) سنة	2.49	0.23	4.67	0.001
(40- 49) سنة	2.53	0.47		
(50) سنة فأكثر	2.34	0.26		
المستوى التعليمي	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
أمي	2.52	0.16		
أقل من الثانوي	2.54	0.24		
ثانوي	2.52	0.36	1.12	0.35
دبلوم متوسط	2.49	0.37		
جامعي	2.50	0.31		
مدة الإقامة في دولة الإمارات	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**

أقل من سنة	2.54	0.17		
(1- 2) سنة	2.55	0.36		
(3- 4) سنة	2.53	0.26		
(5- 6) سنة	2.50	0.22	1.69	0.13
(7- 8) سنة	2.49	0.17		
أكثر من (8) سنوات	2.47	0.69		

مناقشة نتائج الدراسة

تبين من خلال نتائج الدراسة أن المدخل النظري لتفسير ظاهرة العمالة السائبة بوصفها مشكلة اجتماعية كان مناسبا للإلمام بتعقيدات هذه المشكلة، حيث مكننا من تسليط الضوء على مختلف جوانبها السلبية وظروفها الصعبة. وعلى خلاف ما ذهبت إليه النظريات الكلاسيكية في تفسيرها للهجرة بصورة عامة على أنها ظاهرة إيجابية تحقق توازنا بين العرض و الطلب في سوق العمل بالنسبة للبلد المرسل والبلد المرسل إليه، كشفت نتائج الدراسة أن العمالة السائبة تظل مشكلة بالنسبة للبلد المرسل إليه أكثر من البلد المرسل كما يتبين في المناقشة الآتية:

- ولقد كشفت البيانات الأولية أن هذه الدراسة أبرزت خصائص العمالة السائبة في الإمارات باعتبارها عمالة شابة غير عربية، وأمية غير ماهرة، ويتم استقدام الغالبية العظمى منها بعقود عمل من قبل القطاع الخاص ثم يتم التخلي عنها لتحتل مواقع تفاوضية ضعيفة في سوق العمل، مثلها في ذلك مثل المتسللين والهاربين من كفلائهم. وتتفق هذه النتيجة، في النقطة الأخيرة، مع دراسة (Justich & Betty, 1981) التي أكدت أن المستخدمين في بحثهم عن الربح، في الولايات المتحدة، يلجؤون إلى استغلال العمالة السائبة بالتحايل على القانون ومخالفة قوانين الهجرة.

- تحت ضغط الوقت في البحث عن تسوية لوضعيتهم غير القانونية يلتزم العمال السائبون بالاكتفاء بعمل واحد و الانتظام فيه ليتجنبوا الوقوع في يد فرق الرقابة و التفتيش، كما يقبلون خلال هذه المرحلة بشروط عمل قاسية جدا سواء من حيث نوعية العمل وظروفه السيئة أم من قلة الأجر وطول يوم العمل. و تجدر الإشارة إلى أن دراسة (الكواري، 1993) أكدت على ضعف إجراءات الحماية لحقوق العمال النظاميين، سواء من قبل بلدانهم أو من قبل البلدان المستقبلة لهم، ناهيك عن ضعف الحماية لحقوق العمال السائبين.

- أما فيما يخص ساعات العمل الطويلة (أزيد من 12 ساعة عمل في اليوم) وظروف العمل الصعبة(العمل تحت الإشراف المباشر دون توقف في المنازل و الورش والنقل) والازدحام في السكن(8عمال في

الغرفة الواحدة) فإن ما توصلت إليه الدراسة يتفق مع دراسة (النجار، 1983). و بينت الدراسة أن سبب الازدحام في السكن قد لا يكون الغرض منه تخفيض تكلفة الإيجار فقط، لكنه وسيلة لزيادة قدرة العامل على التكيف مع الظروف الجديدة واكتشاف فرص العمل، ويسر العيش بإقامته مع سبعة عمال أو ثمانية من نفس جنسيته، وتارة من نفس مدينته أو قريته.

- أكدت الدراسة أن غالبية العمال السائبين يعيشون حياة عزوبة(1.5٪ فقط يقيمون مع أسرهم) مع أن أزيد من 60٪ منهم متزوجون. و قد تكون الرغبة في التوفير دافعا للقبول بهذا النمط من الحياة لكن القانون كذلك لا يسمح للعامل باستقدام أسرته ما لم يصل مرتبه 5000 درهم شهريا.

- توصلت الدراسة إلى أن المعلومات التي بنى عليها العمال توقعاتهم قبل مجيئهم إلى البلد المضيف كان بعضها مطابقا للواقع كليا مثل طبيعة العمل والأجور، وبعضها الآخر مطابق للواقع جزئيا مثل الخدمات المتوفرة، والمناخ، والعادات. وهذا يعني أن المعلومات التي كانت بحوزتهم لم تكن كلها صحيحة، فالوكالات العمالية المخولة تروج لوعود ليست صحيحة. أما التوقعات التي رسمها العمال انطلاقا من المعلومات التي وصلت إليهم فكانت عالية، لكنها لم تتطابق مع الواقع إلا جزئيا، فقد اعترف العمال بمواجهة بعض الصعوبات في التعامل، وإيجاد العمل، وكسب المال. ويمكن تفسير هذه الصعوبات بمتغيرات صغر السن، ومستوى التعليم المتدني، وحداثة الإقامة التي تحول دون تمكين العمال من تجاوز هذه الصعوبات.

- كشفت الدراسة في تصنيف العمال السائبين إلى أن 90٪ منهم دخلوا الإمارات بعقود عمل قانونية، على خلاف ما ورد في إحصائيات شرطة دبي التي أكدت أن 72 ألف عامل من بين 83 ألف عامل دخلوا الإمارات متسللين.

- بينت الدراسة بالنسبة لاتجاهات العمال غير النظاميين نحو بعض القضايا النظامية أن 96,6 ٪ لا يعتبرون أنفسهم مخالفين للقوانين والأنظمة، و98,5 ٪ منهم لا يعتبرون أننفسهم عبئا على مرافق الدولة، و97,2 ٪ يعتبرون العقوبات التي تنص عليها تشريعات العمل صارمة، لكن الشرطة لا تلاحقهم باستمرار. إن عدم اقتناع هؤلاء العمال بأن مجرد وجودهم في الإمارات بصورة غير قانونية يعد مشكلة يقودنا إلى تصنيفهم ضمن المهددات الأمنية لمجتمع الإمارات، وهذا يتفق مع الآثار السلبية(التسول، النصب، التزوير، السرقة...إلخ) التي رصدتها دراسة العموش وباغشن وشرطة دبي عن العمالة السائبة. ويمكن القول أن معظم نتائج الدراسة تتفق مع محتوى مدخل ميرتون الذي يؤكد أن المجتمع يمارس ضغوطا على الأفراد (العمال غير النظاميين) ليسلكوا سلوكا غير مقبول ؛ فالمجتمع المهاجر منه لا يوفر لهم متطلبات العيش وفرص الهجرة النظامية، وبعض الناس في

المجتمع المهاجر إليه يستغل أوضاعهم الصعبة فيشغلهم ساعات طويلة بأجور منخفضة.

الخاتمـــة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي على النحو التالي:

1 بالنسبة للخصائص الاجتماعية كشفت الدراسة أن غالبية العمالة السائبة (79.9٪) من الذكور، و (85.7٪) من جنسيات غير عربية ، وتتراوح أعمار (93.7٪) منهم بين (20- 39) سنة، وترتفع نسبة الأمية بينهم إلى (29.5٪)، ومعظمهم (89.8٪) قدم للإمارات عن طريق عقد عمل.

2 بالنسبة لظروف العمل والمسكن تبين أن 96.3٪ من العمال السائبين يعملون بعمل واحد، و 97.1٪ منتظمون في العمل، ولكنهم يعملون ساعات طويلة، حيث إن 47٪ منهم يعملون يومياً (12) ساعة فأكثر، كما تبين أن ثلث العمالة السائبة تعمل في قطاع النقل، في حين أن أكثر من الربع (27٪) يعملون في قطاع التجارة، ويليه قطاع البناء بنسبة 12.4٪، وبلغ متوسط الدخل من عملهم 1196.1 درهم شهريا. كما كشفت الدراسة أن 89.6٪ من العمالة السائبة يعيشون مع آخرين في منزل واحد، حيث تبين أن متوسط عدد الأشخاص الذين يعيشون في المنزل الواحد 7.64 أفراد، أكثر من ثلاثة أرباعهم من جنسياتهم نفسها، وتسهم كثرة عدد الأشخاص في نفس المنزل في تخفيض المبلغ المترتب على الشخص الواحد من أجرة المنزل، حيث بلغ متوسط ما يدفعه الشخص الواحد منهم أجرة للمنزل 152.4 درهماً شهرياً.

3 بالنسبة لارتباط العمال السائبين بمواطنهم الأصلية كشفت الدراسة أن 48٪ منهم سبق لهم أن زاروا موطنهم الأصلي، و 1.5٪ تقيم أسرهم معهم في الإمارات، و 2.3٪ قامت أسرهم بزيارتهم في الإمارات.

4 بالنسبة لتوفر المعلومات لدى العمالة السائبة عن الإمارات، ومدى تطابقها مع واقع الحال، كشفت الدراسة عن توفر هذه المعلومات عن كل من: طبيعة العمل، والأجور، والخدمات المتوفرة، والمناخ، وعادات وتقاليد المجتمع الإماراتي. و قد تطابقت هذه المعلومات مع الواقع كليا أو جزئيا. وقد وضعت العمالة السائبة لنفسها توقعات بناءً على المعلومات السابقة عن المجتمع الإماراتي، حيث تمثلت هذه التوقعات في: سهولة التعامل مع المواطنين، سهولة إقامة علاقات مع المواطنين، سهولة إقامة علاقات مع أبناء جنسياتهم، أن يجدوا عملاً بسهولة، وأن كسب المال يتم بسهولة ويسر.

5 كشفت الدراسة عن أسباب قدوم العمالة السائبة إلى الإمارات. وقد جاءت مرتبة تنازليا من وجهة نظرهم حسب أهميتها على النحو التالي:

أ) سهولة الحصول على عمل.

ب) وجود أشخاص من جنسياتهم في الإمارات.

ج) الكسب المادي في الإمارات سهل وميسّر.

د) المواطنون الإماراتيون يتصفون بالطيبة.

6 أما عن قدرة العمالة السائبة على بناء علاقات اجتماعية مع المجتمع فتبين أن علاقاتهم تقتصر على الأشخاص المماثلين لهم في الجنسية بالدرجة الأولى، وكذلك على الأسر المماثلة لهم في الجنسية بالدرجة الثانية، وقد جاءت العلاقات الاجتماعية مع الأشخاص العرب والأسر العربية ضعيفة، في حين كانت ضعيفة جداً مع المواطنين وأسرهم.

7 بالنسبة لكيفية قضاء العمالة السائبة لأوقات الفراغ والعطل فقد جاءت مرتبة ترتيبا تنازليا من وجهة نظر العمال على النحو التالي:

أ) زيارة الأصدقاء الذين هم في الغالب من جنسياتهم نفسها.

ب) البقاء في المسكن.

ج) المشي في الأسواق.

د) الذهاب إلى المقاهي.

8 الصعوبات التي تواجهها العمالة السائبة في الإمارات.

تواجه العمالة السائبة في الإمارات صعوبات عدة، وقد جاءت هذه الصعوبات مرتبة تنازلياً من وجهة نظرهم على النحو التالي:

أ) صعوبات مالية.

ب) صعوبات في المسكن.

ج) الشعور بالاغتراب.

د) صعوبات في العمل.

هـ) صعوبات في الإقامة.

المراجـــــع

المراجع بالعربية

العموش ، أحمد فلاح ، واقع البطالة في مجتمع الإمارات، الشارقة ، منشورات جامعة الشارقة . (2007 م).

العموش، أحمد فلاح ." المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات" ، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 36 العدد 4 ،جامعة الكويت . (2008 م)

النجار، باقر ،" ظروف عمل ومعيشة العمال الأجانب" في نادر فرجاني، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، (1983 م) .

قناوي، شادية علي ، سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة دار قباء للطباعة والنشر، (2000 م) .

الكواري، علي خليفة، "تنمية للضياع أم ضياع التنمية،

بـــيروت، مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة (1993م).

غابشن، عبد الرحمن علي ، جريدة الرياض اليومية، 2008/1/6، عدد 14440

جريدة الشرق الأوســـط، 12/ 11/ 2007، عدد 10576

موقع قيادة شرطة دبي، 2008.

www.dubaipolice.gov.ae/dp/e_services.jsp

المراجع بالإنجليزية

Heisel D.F, " Theories of International Migration," paper presented to: United Nation, Economic Commission for Western Asia (ECWA), Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia,11-16 May (1981).

Justich R, & Betty Ng, "The Underground Labor Force is Risng to the Surface", New York, Bern Sterns, Asset Management (2005)

Lee E, "A Theory of Migration". Demography 3:47-57 (1966)

Stahl C.W, " International Labor Migration and Development," International Migration for Employment Working Paper (MIG, WP 1) (Geneva: International labor Organisation (ILO), (1982).

Martindale D, the Nature and Type of Sociological Theory, London, Routhledge & Kegan Paul (1967)

Merton R, Contemporary Social Problems, N.Y. (1971)

Serageldin et al., Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa, Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, (1981).

Wadycki J W, "Stouffer' s Model of Migration: A Comparison of Interstate and Metropolitan Flows". Demography, vol. 12, No. 1 (1975).

Golf News 28/8/2007 .

The reality of Unlicensed Labour force in the United Arab Emirates

Ahmed A. Khettabi
Assistant Professor, Department of Sociology, College of Arts, Humanities and Social Sciences
University of Sharjah, U A E

(Received 15/5/1430H; accepted for publication 14/7/1430H.)

Abstracts.The aim of this research is to analyse the demographic characteristics of the unlicensed labour force in the UAE society. The research attempts to determine the main causes of the immigration of such a labour force and also to analyse its living conditions in the UAE, its social relationships with others, how its leisure time and vacations are spent, and the difficulties it encounters. For this purpose we have designed a questionnaire that covers the main points that the research investigates.

For data collecting we used the social survey method, and the size of the sample is 941unlicensed workers. The main findings of the study are that most workers are males, illiterate, and from non-Arab nationalities. Their ages range between 20 and 39.They are employed mainly in the transportation, commerce and construction sectors, and they live mostly in shared and overcrowded accommodation in order to reduce the cost of rent. The study also shows that most unlicensed workers had some information concerning the UAE society before coming, and what tempted them the most was the availability of jobs, and the existing facilities that they could share with their co-patriots in order to make easy earnings.

Another finding of the study is that unlicensed workers are able to make good social relationships with individuals and families from their own nationalities, but have weak relations with Arab workers, and even weaker relations with UAE citizens. Most of them spend their leisure time during week-ends and vacations visiting their co-patriot friends, while some of them remain at home.